قياس أثر تحويلات العاملين في الخارج على النمو الاقتصادي في ليسوتو منذ عام ٢٠٢٠

مجدي عبده شيمي محمد

ملخص:

تهدف الدراسة إلى التعرف على الآثر الاقتصادي لتحويلات العاملين بالخارج علي رفع معدل النمو الاقتصادي، وكذلك حجم التحويلات السنوية في ليسوتو، ومدى تأثيرها على ميزان الحساب الجاري، وكما تهدف الدراسة إلى تحليل أثر تحويلات العاملين بالخارج على الأداء الاقتصادي في ليسوتو.

وقد توصلت الدراسة إلى مدي الأهمية الاقتصادية التي مثلتها حصيلة تحويلات العاملين بالخارج في اقتصاد مملكة ليسوتو، ففي عام 2000 بلغت نسبة تغطية تحويلات العاملين الخارج للواردات السلعية في ليسوتو حوالي 60.1% أي أنها كانت بمثابة المصدر الرئيسي الذي يتم الاعتماد عليه لتوفير احتياجات مواطني الدولة من الواردات ولاسيما ورادات السلع الغذائية والضرورية، وخلال الفترة (2001-2005)، ظلت تحويلات العاملين بالخارج تغطي اكثر من نصف الواردات السلعية.

وكذلك توصلت الدراسة إلي أهمية تحويلات العاملين بالخارج في ليسوتو كأحد اهم المصادر الرئيسية لتدفقات النقد الأجنبي داخل البلاد، ويلاحظ أنه في عام 2000 كانت تحتل المرتبة الاولي في تدفقات النقد الأجنبي قبل الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر حيث بلغت قيمة التحويلات حوالي 477.6 مليون دولار بينما بلغت قيمة التدفقات الأجنبية من حصيلة الصادرات نحو 254.6 مليون دولار ولم تتجاوز حصيلة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر 32.5 مليون دولار في نفس العام

وقامت الدراسة بالتأكيد علي أن جنوب افريقيا هي الوجهة الرئيسية للمهاجرين من مواطني ليسوتو كما أنها المصدر الرئيسي لتحويلات العاملين بالخارج، وتُعد تحويلات العاملين بالخارج احد اهم نقاط القوة في الاقتصاد الليسوتي، ولكن يظل تمركز مصدر التحويلات في دولة واحدة تحدي رئيسي ومؤثر في حجم وقيمة التحويلات النقدية نظراً لتأثرها بالتقلبات الاقتصادية التي قد تحدث في الدولة المرسلة لتحويلات، وهذا قد يؤدي بشكل كبير إلى نوع من التبعية الاقتصادية وعدم الاستقرار الاقتصادي نتيجة تقلب مورد هام من موارد النقد الأجنبي داخل الدولة، بالإضافة إلى تأثير ارتفاع معدلات الفقر واستخدام معظم تحويلات العاملين في الانفاق الاستهلاكي.

وأوصت الدراسة بالعديد من التوصيات، كان من أهمها يجب الاينصب اهتمام الدولة علي جذب تحويلات العاملين بالخارج عن طريق البنوك لتحسين موقف ميزان

المدفوعات فقط بل يتعداه إلي موضوع استعمال التحويلات والمدخرات وتوجيهها نحو فرص الاستثمار المنتجة وإقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تعود بالنفع علي مواطني الدولة استخدامات رشيده.

الكلمات الدالة: تحويلات العاملين بالخارج – النمو الاقتصادي– حجم تحويلات العاملين بالخارج في ليسوتو.

Abstract:

The study aims to identify the economic impact of remittances of workers abroad on raising the rate of economic growth, as well as the volume of annual remittances in Lesotho, and the extent of their impact on the current account balance. The study also aims to analyze the impact of remittances of workers abroad on economic performance in Lesotho.

The study found the extent of the economic importance represented by the outcome of remittances of workers abroad in the economy of the Kingdom of Lesotho. In the year 2000, the coverage rate of remittances of workers abroad for merchandise imports in Lesotho was about 60.1%. This means that it was the main source that is relied upon to provide the import needs of the citizens of the country, especially the imports of food and essential commodities. During the period (2001–2005), the remittances of workers abroad continued to cover more than half of commodity imports.

The study also found the importance of remittances of workers abroad in Lesotho as one of the main sources of foreign exchange flows within the country. It is noted that in 2000 it ranked first in foreign exchange flows before exports and foreign direct investment, where the value of remittances amounted to

about 477.6 million dollars, while the value of flows amounted to about 477.6 million dollars. From the proceeds of foreign exports, about 254.6 million dollars, and the proceeds of foreign direct investment inflows did not exceed 32.5 million dollars in the same year.

The study emphasized that South Africa is the main destination for Lesotho immigrants and is the main source of remittances for workers abroad. The remittances from workers abroad are one of the most important strengths in Lesotho economy, but the concentration of the source of remittances in one country remains a major and influential challenge in the volume and value of remittances because it is affected by the economic fluctuations that may occur in the country sending remittances, and this may lead to a significant type of economic dependence and economic instability as a result of the fluctuation of an important foreign exchange resource within the country, in addition to the impact of high poverty rates and the use of most workers' remittances in consumer spending.

The study recommended the following:

The most important of which was that the state should focus not only on attracting remittances from workers abroad through banks to improve the balance of payments position, but also go beyond it to the issue of using remittances and savings and directing them towards productive investment opportunities and establishing small and medium projects that benefit the citizens of the state rational uses.

Keywords: remittances of workers abroad – economic growth – the volume of remittances of workers abroad in Lesotho

مقدمة:

تمثل تحويلات العاملين في الخارج إحدى أهم التدفقات المالية الخارجية إلى الدول النامية، لما لها من تأثير كبير على اقتصادات تلك الدول، ويمكن أن تلعب السياسات الاقتصادية دوراً هاماً في تنمية تدفقات تحويلات العاملين من أجل الإستفادة القصوى على مستوى اقتصادات الدول المستقبلة للتحويلات من جهة، وأيضا تعزيز الإستفادة من تدفقات تحويلات العاملين بالنسبة للدول المرسلة من جهة أخرى، حيث تساعد التحويلات إلى الدول النامية على منح الإعفاءات الضريبية والامتيازات، وإصلاح وتطوير الخدمات المصرفية، وزيادة فرص الاستثمار التي بدورها تؤدي إلى زيادة التحويلات، وتقليص استخدام القنوات غير المنظمة لعمليات التحويلات، أما بالنسبة للدول المرسلة للتحويلات، فإنها تشجع المنافسة في سوق التحويلات مما يساعد في تسهيل طرق خفض التكاليف وتحسين مستويات الخدمات المالية، والذي بدوره يساعد على تعزيز نشاط القطاع المصرفي في تلك الدول.

وتؤكد التقارير الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في عام 2014 (UNCTAD)،United Nations Conference on Trade and Development أن تحويلات العاملين بالخارج تعد من أهم مصادر التمويل الخارجي في العديد من الدول النامية، حيث تأتي في المرتبة الثانية بعد تدفقات الإستثمارات الإجنبية المباشرة، وكما اشارت الأرقام الصادرة عن البنك الدولي إلى أن إجمالي التحويلات الدولية للعاملين بالخارج بلغت 466 مليار دولار في عام 2017، أي بزيادة قدرها 8.5% عن قيمتها البالغة 429 مليار دولار في عام 2016، وقد نمت التحويلات على مستوى العالم، والتي تشمل التدفقات إلى البلدان مرتفعة الدخل، بنسبة 7% لتصل إلى 613 مليار دولار في عام 2017، مقابل 573 مليار دولار في عام 2016.

تُعد ليسوتو واحدة من أصغر الدول النامية الحبيسة التي تتمتع بإمكانيات كبيرة لإحداث تحول إيجابي في حياة مواطنيها والمجتمعات من خلال تحويلات العاملين بالخارج؛ حيث تمتلك ليسوتو تاريخ طويل في هجرة اليد العاملة إلى جنوب إفريقيا وهي مصنفة من بين الدول الأربعة الأولى في جميع أنحاء العالم التي تتلقى تحويلات مالية تتجاوز الاستثمار الأجنبي المباشر Foreign Direct Investment (FDI) والمساعدات الإنمائية الرسمية Official Development Assistance (ODA) هذه التحويلات من المهاجرين هي مصدر حيوي للدخل في ليسوتو تساهم في الحد من الفقر.

أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من أنها تناولت موضوع التحويلات النقدية المرتبطة بالعاملين بالخارج في ظل تزايد حجم التحويلات سنوياً علي المستوي الدولي، وبصفة خاصة في ليسوتو والتي يعتمد الاقتصاد فيها بشكل كبير على التحويلات المالية للعاملين بالخارج ، حيث أن ليسوتو ليس فيها ما يكفي سكانها من الوظائف، وبالتالي فإن ما يقرب من نصف الأيدي العاملة يعملون في جنوب إفريقيا في المناجم والمصانع والمزارع أو في البيوت، وهم بصفة عامة يعملون بعقود تستمر من بضعة شهور إلى عامين، والتي تمثل حوالي 35% من إجمالي السكان، حيث تساهم تحويلات العاملين بالخارج في ليسوتو بحوالي 30% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016 ، حيث أن قيمة تدفقات التحويلات المالية المرتبطة بالعاملين بالخارج تتفوق علي قيمة المساعدات الإنمائية الرسمية.

هدف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة فيما يلي:

1. التعرف علي الآطار النظري لتحويلات العاملين بالخارج (تعريفها – أنواعها – أهميتها – قنواتها – الدوافع – محددات الإستخدام).
2. التعرف علي مدي تطور حجم التدفقات النقدية المرتبطة بتحويلات العاملين بالخارج في ليسوتو.
3. بيان الآثر الاقتصادي لتحويلات العاملين بالخارج علي النمو الاقتصادي في ليسوتو .

إشكالية الدراسة:

تتمثل إشكالية الدراسة أنه عند دراسة التدفقات المالية المرتبطة بتحويلات العاملين بالخارج وأثرها علي النمو الاقتصادي في ليسوتو، لابد من التطرق إلى آلية وكيفية تأثير هذه التحويلات علي النمو الاقتصادي، إلا أن اهم التحديات التي تواجه ليسوتو هو ارتفاع تكلفة التحويلات في منطقة افريقيا جنوب الصحراء بصفة عامة حيث تشير بيانات البنك الدولي أن متوسط تكلفة التحويلات إلى أفريقيا جنوب الصحراء بلغت حوالي 9.8%، وظلت أعلى منطقة من حيث تكلفة التحويلات، وأنه على الرغم من أن قيمة تدفقات التحويلات المالية المرتبطة بالعاملين بالخارج في ليسوتو تتفوق على قيمة المساعدات الرسمية، وقدرتها علي دفع عجلة النمو الاقتصادي إلا أن هذه التحويلات لا تحظي بإهتمام كبير من الحكومة في ليسوتو، حيث يقتصر دور الحكومة

فقط في حصر قيم التحويلات المالية للعاملين بالخارج، ومعالجتها في ميزان المدفوعات، دون وجود خطط تنموية حقيقية للإستفادة من تحويلات العاملين بالخارج.

تساؤلات الدراسة:

تسعى الدراسة إلى الإجابة عن بعض التساؤلات التى تمثل إشكالية الدراسة ، وهى كالتالى :

1. ما هو الآطار النظري لتحويلات العاملين في الخارج (تعريفها – أنواعها – أهميتها – قنواتها – الدوافع – محددات الإستخدام) ؟
2. ما هو تطور حجم التحويلات النقدية المرتبطة بالعاملين بالخارج السنوية في ليسوتو ومعدل زيادتها؟
3. ما مدي مساهمة التحويلات النقدية المرتبطة بالعاملين بالخارج في زيادة النمو الاقتصادي في ليسوتو؟

فرضية الدراسة:

يتمثل فرض الدراسة في: إن لتحويلات العاملين بالخارج تأثيراً إيجابياً على الناتج المحلي الإجمالي، ورفع معدلات النمو الاقتصادي في ليسوتو.

منهج الدراسة:

فيما يتعلق بمنهج الدراسة تعتمد الدراسة على استخدام أداة التحليل القياسي لقياس أثر تحويلات العاملين بالخارج على النمو الاقتصادي في ليسوتو منذ عام 2000، وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية. Ordinary Last Squares (OLS).

الإطار المكانى والزمنى للدراسة:

فيما يتعلق بالإطار المكاني والزماني للدراسة فينصب اهتمام الدراسة على دولة ليسوتو؛ حيث يعتمد الاقتصاد بشكل كبير على تدفقات التحويلات المرتبطة بالعاملين بالخارج والتي تمثل حوالي 35% من إجمالي السكان ، والتي ساهمت بحوالي 30% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016 ، حيث احتلت ليسوتو المرتبة الثالثة عالمياً ، والمرتبة الثانية علي مستوي الدول الإفريقية بالنسبة لمستوي لمساهمة تحويلات العاملين بالخارج في الناتج المحلي الاجمالي وذلك وفقاً لتقرير البنك الدولي عام 2017 " أفاق الاقتصاد العالمي".

وأما الإطار الزماني فيبدأ من عام 2000، والذي بلغت فيه قيمة تحويلات العاملين بالخارج في ليسوتو حوالي 252 مليون دولار عند أدني مستوي لها مقارنة بمبلغ 428 مليون دولار عام 1990 ، وذلك بسبب الاجراءات التي اتخذتها جنوب أفريقيا نحو تسريح العمالة المهاجرة، واستمرار تقلب سعر الصرف لعملة جنوب أفريقيا (الراند)، مما نتج عنه تقليص عدد العمالة من دولة ليسوتو والتي ترتب عليها تزايد معدلات البطالة، وعدم وجود مصادر بديلة للدخل، مما دفع حكومة ليسوتو لإبرام اتفاقية بشأن التوظيف بين ليسوتو وجمهورية جنوب أفريقيا، والتي تؤكد على حق شعب ليسوتو في التمتع بجميع حقوق العمال، والمنصوص عليها في مدونة العمل لعام 1992، وترد البنود المتعلقة بتوظيف مواطني ليسوتو خارج البلد في المواد من 138 إلى 152 من الفصل العاشر من مدونة العمل لعام 1992 الذي يتناول موضوع وكلاء العمل.

خطة الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى مقدمة وأربعة نقاط أساسية ، كالتالى :

أولاً: الإطار النظري لتحويلات العاملين بالخارج.

ثانياً: الأدبيات الأقتصادية التى تناولت تحويلات العاملين بالخارج.

ثالثا: حجم وحركة التدفقات النقدية لمواطني ليسوتو العاملين في الخارج

رابعاً: قياس أثر تحويلات العاملين بالخارج علي النمو الاقتصادي في ليسوتو منذ عام 2000.

وأخيراً : الخاتمة ونتائج الدراسة والتوصيات .

أولاً: **الإطار النظري لتحويلات العاملين بالخارج.**

لقد نمت ظاهرة تحويلات العاملين بالخارج واتسع نطاقها خلال الثلاثين سنة الماضية وغدت "إحدى أهم مصادر النقد الاجنبي ولاسيما في الدول التي تعاني من انحسار تدفقاتها المالية العامة والخاصة، وذلك بعد تزايد الطلب علي خدمات العمالة الاجنبية، وبالذات في ظل نمو الصناعات الاستخراجية وحدوث نمو اقتصادي في الدول المصدرة وحدوث عجز في العمالة المحلية في بعض القطاعات، مما ترتب عليه حدوث عملية استقطاب للعمالة الماهرة وغير الماهرة من بعض الدول النامية، واصبحت تحويلات العاملين بالخارج مصدراً هاماً من مصادر تدفق العملة الاجنبية للدول المرسلة لتلك العمالة، ويمكن تناول الاطار النظري وفقاً لما يلي:

1. مفهوم تحويلات العاملين بالخارج:

تحويلات المهاجرين في مسالة تعريفها تختلف كل الاختلاف من دولة إلى أخرى وذلك حسب اختلاف المفاهيم الاقتصادية ومكونات ميزان المدفوعات الخاص بكل منها وفيما يلي أهم **التعاريف:**

عرفها البنك الدولي: بأنها " تحويلات يجريها النازحون الموظفون أو الذين ينوون البقاء موظفين لأكثر من عام في اقتصاد آخر يقيمون فيه"، وفي هذا التعريف تم التركيز على مدة الإقامة للمهاجر حيث حددت بعام كامل، ولكن في بعض الدول تختلف في مفهوم المهاجر ولا تأخذ بعين الاعتبار مدة الإقامة[1].

دليل ميزان المدفوعات (الطبعة الخامسة لصندوق النقد الدولي : عرف التحويلات على أساس أنها تحويلات جارية خاصة تضم السلع والأصول المالية من مهاجرين أو عاملين مقيمين خارج الدولة لفترة سنة أو أكثر لأشخاص) عادة أفراد أسرهم (في دولهم الأصل[2].

---

(1) تقرير عن التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا :**التجارة والاستثمار والتنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا،** (بيروت: دار الساقي،2004)، ص 342.

(2) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل العاشر:،**تحويلات العاملين في الخارج والتنمية الاقتصادية في الدول العربية**.، 2006، ص 175.

تعرف"Workers Remittances تعرف تحويلات العاملين: بأنها ذلك الجزء من دخول العاملين من أبناء الوطن في الخارج غير المنفق والمحول إلى موطنهم الأصلي، فهي تمثل جزء مهما جدا من الاستثمار البشري العامل في الخارج، وهي المنفعة الرئيسة المباشرة لهجرة القوى العاملة[1].

تعرّف تحويلات العاملين وفق دليل ميزان المدفوعات (الطبعة الخامسة) لصندوق النقد الدولي على أساس أنها تحويلات جارية خاصة تضم السلع والأصول المالية من مهاجرين و/ أو عاملين مقيمين خارج الدولة لفترة سنة أو أآثر إلى أشخاص (عادة أفراد أسرهم) في دولهم الأصل. وأما العاملين بالخارج لفترة تقل عن سنة (أي غير مقيمين في دول المهجر)، فإن تحويلاتهم تمثل دخلاً تم الحصول عليه من العمل لصالح جهة غير مقيمة (في دولهم الأصل)، وبذلك فإنها تدخل ضمن تعويضات العاملين تحت بند الدخل في ميزان المدفوعات. ويقوم صندوق النقد الدولي بنشر البيانات الدولية عن تحويلات العاملين وتعويضات العاملين ضمن الإحصاءات الدولية لميزان المدفوعات. [2] .

وتمثل تعويضات العاملين مكون من حساب الدخل بينما تحويلات العاملين هي مكون من حساب التحويلات الجارية وكلاهما جزء من الحساب الجاري، بينما تحويلات المهاجرين تمثل مكونا من التحويلات الرأسمالية والتي هي جزء من الحساب الرأسمالي ،

---

(1) مأمون صيدم: **تقرير حول تحويلات العاملين الأردنيين في الخارج**،(عمان: غرفة تجارة عمان– إدارة الدراسات والتدريب، وحدة الدراسات والاتفاقيات، 2007)، ص3 .

(2) World Bank (WB): "Economic Implications of Remittances and Migration" **Global Economic Prospects 2006** (Washington, DC: The International Bank for Reconstruction and Development / The World Bank, 2006), Pp.24-33

ويتم الاعتماد في تجميع هذه البيانات على إحصاءات البنك المركزي أو مكتب الإحصاءات الرسمية في الدولة موضع الدراسة [1].

من خلال التعاريف السابقة يعرف الباحث التحويلات بأنها عبارة عن مجموع التدفقات سوآءا كانت مالية أو عينية التي يجريها المهاجر من دول المقصد إلى دول الأصل وفق قنوات التحويل سوآءا كانت رسمية أو غير رسمية، وهي حاصل جمع تحويلات العمال وتعويضات العاملين، وتحويلات المغتربين والمهاجرين في الخارج.

2. أهمية تحويلات العاملين بالخارج:

تعتبر تحويلات المغتربين من أهم مصادر تدفقات النقد الأجنبي في معظم الدول ، وتسهم في معالجة أو تخفيف بعض المشكلات التي تواجه عملية التنمية مثل عجز ميزان المدفوعات وندرة النقد الأجنبي وضعف المدخرات المحلية هذا بالإضافة لدور هذه التحويلات في تحسين مستوي دخل ومعيشة العاملين بالخارج أنفسهم وأسرهم الممتدة ، وقد تؤدي تحويلات المغتربين إلي زيادة الاستهلاك وتوليد ضغوط تضخمية وارتفاع عرض النقود نتيجة لزيادة التحويلات، وأيضا قد تؤدي زيادة التحويلات لارتفاع الاستيراد وفي ظل انخفاض القدرة التنافسية للصادرات عجز في الميزان التجاري، وقد تنخفض تحويلات العاملين بالخارج نسبة لانخفاض الدخول في الدول المضيفة نتيجة عدم الاستقرار السياسي، أو الانخفاض في أسعار النفط الذي تعتمد عليه معظم الدول العربية المصدرة للنفط، وقد يؤثر ذلك سلباً على الاستيراد والموارد التي تغطي عجز الميزان التجاري، وتسهم تحويلات المغتربين في معالجة بعض المشكلات التي تواجه عملية التنمية مثل عجز ميزان الدفوعات[2].

---

(1) Reinke and Patterson, .N: "Remittances in the Balance of payments framework" **International Technical Meeting on Measuring Remittances** (Washington, DC: World Bank Group, January, 2005), P.25.

(2) محمد الحسين محمد أحمد الخليفة: سياسات بن السودان المركزي لتشجيع تحويل السودانيين العاملين بالخارج خلال الفترة 2006، 2011، **مجلة آفاق الهجرة** (الخرطوم: مركز السودان لدراسات الهجرة والتنمية والسكان، العدد السادس، نوفمبر 2011)، ص32.

3. أنواع تحويلات العاملين بالخارج:

كما ذكرنا فأن تحويلات العاملين تعرف بأنها الأموال التي يجري تحويلها من مكان إلي آخر بالرغم من أن هذا المصطلح عادة ما يشير إلي التدفقات النقدية حتي إذا ما كانت التحويلات عينية، وأن تحويلات المهاجرين تتمثل في التدفقات التالية:

أ-حسب نوعيتها :ويندرج تحت هذا التصنيف الأنواع التالية:

1. **التدفقات السائلة:** وهي الأموال التي يرسلها المهاجر إلى ذويه وأفراد عائلته في الدولة الأصل.
2. **التدفقات العينية** :وهي السلع المستوردة التي يتم إرسالها إلى دولة الأصل والممولة من خلال استخدام تحويلات المهاجرين، و تأخذ العديد من الأشكال كالأجهزة الالكترونية، الملابس ، قطع الغيار، الهدايا، الأجهزة المنزلية الخ[1].
3. **التحويلات المعرفية** :تتمثل في المعارف والكفاءات التي اكتسبها المهاجرون في دول الاستقبال والتي يمكن تحويلها إلى البلد الأم لتوظيفها في أنشطة اقتصادية تدعم عملية التنمية في هذه الدول[2].

ب -حسب قنوات الإرسال: ونقصد بقنوات الإرسال المسار الذي تتبعه الأموال من يد المهاجر في دول المقصد حتى الوصول إلى من يستقبلهم في الدول الأصل، وتتمثل أهم أنواع التحويلات وفق هذا المعيار فيما يلي:

1- **التحويلات الرسمية:** وهي التحويلات التي ترسل من قبل المهاجرين عن طريق القنوات الرسمية والتي تتمثل في البنوك، مكاتب البريد، مكاتب الصرافة، شركات تحويل الأموال، وتتضمن التسهيلات المقدمة لتلك التحويلات مسودة طلب التحويل، شيكات المسافر، التحويلات التلغرافية، الحوالات البريدية، تحويلات الحساب، خدمات الصرف الآلية، أو التحويلات الالكترونية، والتحويلات الرسمية الدولية هي التي يمكن قياسها ومعرفة حجمها[3].

---

(1) علا الخواجة: الدور الاقتصادي لتحويلات المهاجرين بالتطبيق على دول شمال أفريقيا، **مجلة آفاق الهجرة** (الخرطوم: مركز السودان لدراسات الهجرة والتنمية والسكان، ع2، ابريل 2010)، ص 26.

(2) **المرجع السابق مباشرة**

(3) Sarah Truen and Others: **The Impact of Remittances in Lesotho, Malawi and Zimbabwe** (Johannesburg: FinMark Trust (FMT), 2016).p15-16

2- **التحويلات غير الرسمية:** فهي التحويلات التي لا نستطيع إحصاءها وتسجيلها في ميزان المدفوعات وتتضمن العمليات التالية[1] :

- الأموال النقدية التي يجلبها المهاجر معه عند عودته إلى وطنه في العطل أو التي يقوم بإرسالها إلى أسرته عن طريق شخص أخر.
- التعويضات بين أبناء البلد الواحد آلية تستعمل حينما يقوم المهاجر في دولة الاستقبال بشراء مقتنيات أو دفع فواتير لحساب شخص أخر من بلده كمصاريف العلاج، وفي المقابل يودع مالاً بالعملة الوطنية في حسابه أو حساب أسرته.
- ممتلكات المحولين : تسخر الممتلكات التي يستقدمها المهاجر لبلده الأصلي ولاسيما السيارات، الآلات المنزلية والأثاث، الآلات الالكترونية...الخ، للاستهلاك الخاص أو لبيعها في الأسواق غير المنظمة[2].
- الأموال المدفوعة من جانب المهاجرين نيابة عن أفراد أسرهم على سبيل المثال مدفوعات تذاكر الطيران وغيرها من تكاليف السفر، وتكاليف زيارة أفراد الأسرة أو غيرهم

ج-حسب الإرسال: ونجد من خلال هذا المعيار ما يلي[3].:

1- **التحويلات الفردية:** وهي التحويلات التي يتم إرسال جميع التحويلات بصفة فردية وهي تمثل الجزء الأكبر من التحويلات المرسلة.

2- **التحويلات الجماعية:** وهي التحويلات التي يتم إرسال طريق مجموعات العاملين من خلال الجمعيات المنضمين إليها وهي تمثل جزء بسيط من التحويلات المرسلة.

---

(1) Sarah Truen and Others: The Impact of Remittances in Lesotho, Malawi and Zimbabwe, **Op.Cit,** PP. 15-16

(2) السيد محمد الخشاني،" العلاقة بين الهجرة والتنمية في شمال افريقيا" **ورقة مقدمة في اجتماع الخبراء المتخصص حول الهجرة الدولية والتنمية في شمال أفريقيا** (الرباض: الامم المتحدة، مكتب شمال أفريقيا مارس 2007)،ص ص3-4.

(3) مأمون صيدم: **تقرير حول تحويلات العاملين الأردنيين في الخارج ، مرجع سبق ذكره**، ص4.

4. آليات تحويلات العاملين بالخارج:

أن معاملة تحويل أموال المغتربين قد تتضمن مرسلا ومتلقيا ووسطاء في البلدين واجهة الدفع الإلكتروني التي يستخدمها الوسطاء ، وجميعهم يشكلون القناة التي تتم من خلالها التحويلات ، وتكون معظم التحويلات منخفضة القيمة نسبياً، وترسل بشكل منتظم أو متكرر وتتم في الأساس بين الجهتين لأن الهدف المعتاد منها هو أعالة الأسرة ، وتتيح تعليمات الدفع باستخدام التراسل النصي الاتصال بين الجهات التي تمارس هذا النشاط في البلد المرسل والبلد المتلقي، كما تتيح عملية التسوية إجراء التحويل الفعلي للأموال بين هذه الجهات. أما التحويلات غير النقدية أو العينية التي تتمثل أساسا في سلع استهلاكية فيتم توصيلها في صورتها المادية من خلال قنوات غير رسمية في الغالب، وتتمثل آليات تحويل الأموال الرئيسية حسب النوع في ما يلي[1]:

أولا: آليات تعتمد على الورق

1- الحوالات البريدية (مبالغ نقدية):

تعتبر الحوالات البريدية أيضاً أدوات ورقية تقليدية، ولكنها تختلف عن الشيكات حيث يمكن إصدارها وسدادها من قبل العديد من الجهات المقدمة للخدمات المالية. وتعتبر المؤسسات المالية البريدية وشركات تحويل الأموال، مثل وستيرن يونيون (Western Union) ومانيغرام (MoneyGram) من بين الجهات الرئيسية التي تصدر الحوالات البريدية. ولا تتطلب الحوالات البريدية وجود حساب بنكي؛ حيث إن المنتفع يحصل على الأموال النقدية عند تقديم الحوالة البريدية إلى الوكيل المفوض لدفع تلك الأموال مثل (مكتب بريد، أو وكيل لشركة تحويل الأموال، ...إلخ).، وتقدر الآن مبالغ الحوالات البريدية بنسبة 1% من التحويلات المالية الدولية الرسمية. وعلى العكس من ذلك، تلعب الشبكات البريدية دوراً في منتهى الأهمية في أسواق التحويلات المحلية في العديد من البلدان. فعلى سبيل المثال، تقوم هيئة البريد الوطنية في الصين بإدارة نسبة تصل إلى 90% من التحويلات التي تعتمد على أساس نقدي داخل الصين. وفي

(1) Eurostat, Committee on Monetary, Financial and Balance of Payments Statistics, **Final Report of the Technical Group on Direct Reporting** (Luxembourg, September, 2003). PP .14 -20

بلغاريا، تجري مكاتب البريد عمليات تتعلق بالمدفوعات النقدية تصل إلى ثلاثة أضعاف العمليات التي تقوم بها كل البنوك التجارية مجتمعة. وعلى الرغم من الحجم الهائل لهذه المعاملات، فإن قيمتها لا تتعدى نسبة 2% من قيمة المدفوعات النقدية التي تجريها البنوك – وهو اتجاه ملحوظ في الغالبية العظمى من بلدان أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى[1].

2- الشيكات والشيكات المصرفية (حسابات بنكية)

تعتبر الشيكات الورقية والشيكات المصرفية من الصور الأصلية لتحويلات الأموال الموثقة ومازالت هي الصورة الرئيسية لتحويلات الأموال من شخص إلى آخر في بعض البلدان الصناعية المحددة، ويخضع إصدار الشيكات والشيكات المصرفية بشكل عام إلى قيود القانون بالنسبة للمؤسسات المالية الخاضعة للرقابة، مثل البنوك والاتحادات الائتمانية. ولأن هذه المؤسسات متاحة لأغلبية السكان، فإن نظامها سهل الاستخدام. غير أن آلية النظام تعتمد على درجة الثقة والاعتماد على الخدمة البريدية، التي غالباً ما تكون غير موجودة في البلدان النامية، لذا يتعرض العملاء لخطر ضياع الشيكات، والشيكات المصرفية في البريد. وحتى في أفضل الحالات، يجب أن ينتظر المنتفع وصول الشيك ثم الأموال لتسوية الحوالة في النظام المصرفي. وتتطلب المعالجة المادية للأدوات التي تعتمد على المستندات الورقية أن يتحمل البنك تكاليف كبيرة خاصة في البلدان التي ترتفع فيها تكلفة العمالة. ولهذه الأسباب، يتم باطراد استبدال الشيكات الورقية بالمدفوعات الإلكترونية[2].

---

(1) Terry Ann Jones: "Migration Theory in the Domestic Context North-South Labor in Brazil "**Journal of the Sociology of Self Knowledge**, (California: The Omar Khayyam Center for Integrative Research and Science, Vol.4, No.2, 2009) P.3.

(2) Terry Ann Jones: "Migration Theory in the Domestic Context North-South Labor in Brazil "Journal of the Sociology of Self Knowledge, **Op. Cit,** P.3.

ثانيا: آليات الكترونية

1-الشبكات المسجلة الملكية لتحويل الأموال:

يقتصر هذا النوع من أنظمة الدفع على وكلاء المنظمة أو المؤسسة التي تمتلك الشبكة. ولكن على أية حال، فإن كثيراً من أنواع المؤسسات يمكن أن يصبح من الوكلاء، بما في ذلك البنوك، والمؤسسات المالية غير المصرفية، ومكاتب البريد، ومؤسسات الأعمال المتعاملة مع الأفراد بأنواعها، وتناسب خدمات شركات تحويل الأموال العملاء إلى حد كبير، حيث لا تطالب المرسل ولا المرسل إليه أن يمتلك حساباً أو يستكمل مستندات كثيرة [1].

2-المقاصة التلقائية (جمعية: (SWIFT)

على المستوى المحلي، نجد أن أكثر الأنواع ذيوعاً وانتشاراً من أنظمة تحويل الأموال الإلكترونية هي ما يعرف بالمقاصة التلقائية ونظام التسويات الإجمالية الآنية . وكل آلية من هذه الآليات تسمح للمؤسسات المالية الأعضاء بتبادل تعليمات المدفوعات وتسوية الالتزامات إلكترونياً. وبإمكان أنظمة المقاصة التلقائية أن تقبل تعليمات المدفوعات من المؤسسات المالية أو مباشرة من العملاء الذين يمكنهم أن يتصلوا بهذه الأنظمة باستخدام بطاقات خصم أو البطاقات الائتمانية الخاصة بهم التي تصدرها البنوك. وغالباً ما تمتلك البنوك المركزية هذه الشبكات وتقوم بتشغيلها، على الرغم أن مؤسسات رئيسية تابعة للقطاع الخاص مثل مؤسسة الفيزا تقوم كذلك بتشغيل أنظمة المقاصة التلقائية في بلدان معينة[2].

أما على المستوى الدولي، فنجد أن أكثر الأنظمة شيوعاً في الاستخدام من أجل تسهيل التحويلات المالية الإلكترونية يتم تشغيله من قبل جمعية الاتصالات السلكية واللاسلكية بين المصارف على مستوى العالم في الميدان المالي(SWIFT) وهي أحد

---

(1) Terry Ann Jones: "Migration Theory in the Domestic Context North-South Labor in Brazil "Journal of the Sociology of Self Knowledge, **Op. Cit,** P.7

(2) المقاصة التلقائية: هي نظام تسوية متقطع، حيث تتم عادة تسوية المعاملات يومياً، والتي ينتج عنها تكاليف أقل من تكاليف نظام التسوية الإجمالية الآنية.

أنواع التعاونيات الصناعية التي تقدم خدمات إرسال المدفوعات فوراً إلى المؤسسات الأعضاء[1].

ويتم إجراء معظم التحويلات التي يشار إليها على أنها" تحويلات برقية" من خلال جمعية (SWIFT) أو المقاصة التلقائية الوطنية (ACH) كما يمكن الاعتماد كثيراً على التحويلات التي تتم عن طريق مثل تلك الشبكات الإلكترونية، ولكن الجهات المقدمة للخدمات المالية غير المصرفية قد لا تتمتع بإمكانية إجراء مثل هذه التحويلات، وعلى الرغم من أن بعضاً من الاتحادات الائتمانية تتمتع بإمكانية الوصول إلى مثل تلك الأنظمة من خلال الاتحادات الوطنية، فإن معظم الجهات المقدمة للخدمات المالية غير المصرفية تعاني من القيود التي يفرضها عليها القانون وتمنعها من أن تصبح جزءاً من نظام المدفوعات المحلي[2].

3-جيرو:(Giro)

"جيرو" هو المصطلح المستخدم للإشارة إلى المدفوعات الإلكترونية عبر الحدود التي تقدمها مكاتب البريد في أكثر 40 بلداً، ومن خلال هذا النظام يمكن لأصحاب الحسابات البنكية البريدية أن يرسلوا الأموال – داخلياً أو خارجياً – إلى حساب بريدي آخر، أو حساب بنكي، أو إلى مكتب بريد للمدفوعات النقدية. وعموماً، فإن الحصول على التحويل الذي يتم عن طريق نظام جيرو يستغرق مدة تتراوح ما بين يومين إلى أربعة أيام[3].

---

(1) الرسائل الموجهة عبر جمعية (SWIFT) هي عبارة عن إرشادات مبسطة لتحويل الأموال، ويحدث صرف أو تسوية الأموال الفعلية لاحقاً من خلال نظام المدفوعات أو العلاقات المصرفية المناظرة.

(2) Lucia Kurekova: **Theories of Migration Conceptual Review and Empirical Testing in The Context of The East-West Flows**, Paper Prepared for Interdisciplinary Conference on Migration Economic Change and Social Challenge, (London: University College London, 6-9 April, 2011) PP.5- 6.

(3) Appleyard, Reginald: Emigration dynamics in developing countries, **Op. Cit,** PP.1-16.

ثانياً: الأدبيات الأقتصادية التى تناولت تحويلات العاملين بالخارج

1. المداخل النظرية لدراسة تحويلات العاملين بالخارج.

يربط العديد من الاقتصاديين مدى الاستفادة من التحويلات بمستوي التطور المالي بالمجتمع، لأنه يساعد في تخفيض تكلفة التحويل وتوجيهها إلى الاستثمارات الإنتاجية، ومن ثم، الارتفاع بمعدل النمو الاقتصادي. وسوف يتم تناول الأدبيات النظرية بهذا البند من خلال تناول: العلاقة بين التحويلات والنمو الاقتصادي، والعلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، وأخيراً العلاقة بين التحويلات والتطور المالي، وذلك على النحو التالي:

أ- العلاقة بين التحويلات والنمو الاقتصادي:

هناك آراء متنوعة فيما يتعلق بتأثير التحويلات على النمو الاقتصادي بالمجتمع، تم التوصل إليها من خلال عديد من الدراسات التي تناولت دراسة هذه العلاقة.

الرأي الاول: أن التحويلات المالية للعاملين بالخارج وأن كانت ذات أهمية نسبية كبيرة، ولكنها ليست السبب الوحيد لدفع عجلة التنمية في دولة ليسوتو، لأنه يجب ان تكون جميع التدابير المتخذة للاستفادة من تحويلات العاملين بالخارج مصحوبة بوجود خطط اقتصادية مواتية وقانونية وتعزيز التنمية البشرية ، وكما ان دور الحكومة في دولة ليسوتو يقتصر فقط على حصر قيم التحويلات المالية للعاملين بالخارج ومعالجتها في ميزان المدفوعات، وأن هناك حاجة لبعض الإجراءات التنظيمية والتشريعية يجب العمل بها لزيادة الاستفادة من قيم تحويلات العاملين بالخارج، وأهمها هو تحديد ضوابط مراقبة الصرف الأجنبي، وتخفيض تكاليف التحويلات لضمان دخول التحويلات عبر القنوات الرسمية، وتشجيع المهاجرين على الاستثمار في المنتجات المالية، بالإضافة إلى بعض الضوابط الإدارية التي تتعلق بالحصر الدقيق للمهاجرين، والتأكد من وجود وثائق هوية لهم. كما يؤكد (Lefeela Joseph Nalane, and others) على بضرورة تطوير سياسة تحويل شاملة لتشجيع المهاجرين الذين يعملون ويعيشون في بلدان أخرى لإرسال الأموال إلى الوطن من خلال القنوات الرسمية، والاستفادة من حجم التحويلات المالية، وكذلك السماح لمواطني ليسوتو بحرية العمل والتحويلات المالية، والتي من شأنها تسهيل

حركة العمالة عبر الحدود، والذي قد يزيد من تدفقات التحويلات المالية المرتبطة بالعاملين في الخارج[1] .

الرأي الثاني: أن التحويلات يكون لها آثاراً سلبية على النمو الاقتصادي، نتيجة لهجرة الأيدي العاملة والكفاءات الأكثر مهارة للخارج أو ما يسمي "هجرة العقول، كما أنها تؤدي إلى الحد من الانخراط في الأعمال وزيادة الطلب على السلع الترفيهية بما فيها وقت الفراغ، ومن ثم، تؤدي إلى زيادة البطالة الاختيارية نتيجة لزيادة الاعتماد على التحويلات المحققة في الفترات السابقة (Hassan, et al., 2012,) كما قد يكون لها آثاراً سلبية على القدرة التنافسية للسلع والخدمات المحلية في أسواق التصدير وما يترتب على ذلك من انكماش في القدرة الإنتاجية المحلية، فضلاً عن ارتفاع معدلات التضخم نتيجة لما يترتب عليها من زيادة في الطلب على السلع والخدمات نتيجة لارتفاع القوة الشرائية بدون أن تسهم بصورة ملموسة في زيادة الإنتاجية، فضلاً عن التفكك الأسري والاجتماعي، ويمكن تحديد ثلاثة أسباب لتلك الآثار السلبية، تنفق بصورة أساسية على الاستهلاك. وأن جزء محدود من التحويلات يذهب إلى الادخار أو الاستثمار، كما أن الطريقة التي يتم بها الادخار والاستثمار لهذه التحويلات عادة ما تكون في أنشطة غير منتجة مثل: مجالات الإسكان والأراضي أو الاكتناز في المجوهرات.

الرأي الثالث: يري (Abdul Qayyum and Others)[2]، أن تحويلات العاملين بالخارج الواردة تعد مصدراً هاماً من مصادر دخل العملات الأجنبية فمنذ عام 1970 تعرضت التدفقات المالية الواردة في باكستان إلى العديد من التقلبات، فعمليات الهجرة الدولية للعمال لها تأثير إيجابي على الفقراء في الدول النامية مثل باكستان، وذلك على المدى البعيد، واكدت نتائج الدراسة إلى أن التدفق المستمر لتحويلات العاملين

---

(1) Lefeela Joseph Nalane, and others: **The Remittances Framework in Lesotho: Assessment of Policies and Programmes Promoting the Multiplier Effect** (Switzerland: International Organization for Migration (IOM), 2012)

(2) Abdul Qayyum and Others: **Impact of Remittances on Economic Growth and Poverty: Evidence from Pakistan,** Working Paper (Munich: Munich Personal RePEc Archive (MPRA), No, 22941, 28 May, 2008).

بالخارج، والتوسع فيها من شأنه أن يؤدي إلى تحسين مستوي المعيشة للأسر الفقيرة في باكستان، مما يترتب علية قيام الحكومة باتخاذ الإجراءات والتدابير التي تمكنها من صياغة السياسات التي من شأنها زيادة تحويلات العاملين بالخارج عبر القنوات الرسمية، وذلك عن طريق خفض رسوم التحويل عبر القنوات الرسمية.

ب-العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي:

يتمثل التطور المالي في عمليات التحسن الكمي والكيفي والارتفاع بجودة وكفاءة الخدمات المقدمة من قبل المؤسسات المالية، تلك التي تتم عادة من قبل وحدات الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية والأسواق المالية. وتعد عمليات التحرير المالي وتخفيف القيود الحكومية على الجانب المالي جزءاً أساسياً في تنمية القطاع المالي، غير أن التحرير المالي إذ لم يتم تنفيذه بصورة مناسبة، فإنه يترتب عليه عديد من الأزمات المالية والنقدية، مما يؤدي إلى زعزعة الاستقرار في النظام المالي والاقتصادي ككل، حيث توجد علاقة وثيقة بين الأزمات المالية والتحرير المالي نتيجة لتدفقات رؤوس الأموال قصيرة الأجل وما يرتبط بها من تقلبات اقتصادية[1].

وذلك لأن التحرير المالي يتطلب عدد من الافتراضات غير الواقعية وخاصة في ظل ظروف الدول النامية لعل أهمها: المنافسة الكاملة، توافر المعلومات الكاملة، وجود نظام مؤسسي سليم، التأثير المحدود لأسواق الأوراق المالية، ولكنها في الواقع لا تتوافر عادة بصورة ملائمة في معظم الدول النامية، وهو الأمر الذي يفسر لنا فشل برامج التحرير المالي التي اضطلع بها عدد كبير من هذه الدول في الربع الأخير من القرن الماضي، كما أن النجاح الذي تحقق في عدد محدود من هذه الدول يرجع إلى توافر هذه المقومات إلى حد ما بها بصورة أفضل نسبياً مقارنة بالأغلبية التي تفتقر إلى الحد الأدنى من هذه المقومات، ولذا، فإنه ربما يكون في مثل هذه الظروف وجود قيود على أسعار الفائدة

(1) Bhaskara R. B., Rup T., Chaitanya V. K., (2008), "**Financial developments and the rate of growth of output**: An alternative approach", (MPRA Paper, No. 8605, posted 06, http://mpra.ub.uni-muenchen.de/8605/, 2008) p5.

والائتمان وضوابط الاحتياطي لمعالجة عيوب السوق وقصور المقومات السابقة يكون له آثار أفضل، فقد تبين أن سياسة القمع المالي في كوريا وقيود التحرير في الصين أسفرت عن نتائج إيجابية على النمو بهما[1].

ت-العلاقة بين التحويلات والتطور المالي:

تعمل التحويلات على تطوير القطاع المالي وبخاصة المصرفي نتيجة لإسهامها في الحد من الفقر والارتفاع بمعدل النمو الاقتصادي، مما يؤدي لزيادة القدرات المالية لدى الأفراد، ومن ثم، زيادة الطلب على الخدمات والمنتجات المالية وبالتالي، توليد الطلب على المعاملات المالية المختلفة، وهذا بدوره يزيد من ربحية البنوك ويخلق فرصًا جديدة بالسوق المالي والمصرفي، كما يكون لها دوراً إيجابياً على أسواق الائتمان من خلال توفير السيولة لدى البنوك، ومن ثم، إمكانية التوسع في منح الائتمان من خلال توفير مصدر إضافي من موارد تتمتع بنوع من الاستقرار نتيجة لزيادة الأموال المتاحة للإقراض لدي البنوك فضلاً عن أن القيام بدور الوساطة المالية يحقق للبنوك مزيد من الأرباح، مما يمكنها من إجراء التحسينات والتطوير[2].

2. الأدبيات التطبيقية لدراسة تحويلات العاملين بالخارج.

استحوذت دراسة العلاقة بين التحويلات والنمو الاقتصادي على اهتمام كبير في الدراسات التطبيقية في الآونة الأخيرة مع زيادة التحويلات على المستوي العالمي، وبخاصة في الدول النامية المصدرة للعمالة، وإن كانت الأدلة التطبيقية المستمدة من الدراسات المختلفة لا تتفق بشأن اتجاه هذه العلاقات بين هذه المتغيرات بسبب الاختلافات فيما بين الدول من حيث الهيكل الاقتصادي، والإطار المؤسسي، ومستوي

---

(1) Ang J. B. & McKibbin W. J.: "**Financial liberalization, financial sector development and growth: Evidence from Malaysia**" (Journal of Development Economics, Vol. 84, PP. 215-233, www.elsevier.com/locate/econbase, 2008) p218.

(2) Aggarwal, R., Demirguc-Kunt A. & Peria M. S. M., ("**Do Workers' Remittances Promote Financial Development?**"، (World Bank Policy Research, Working Paper, No. 3957, http://dx.doi.org/. 2006) pp 48-55.

التطور المالي، والتقدم الاقتصادي. سوف يتم استعراض أهم هذه الدراسات بإيجاز وفقاً لتسلسلها الزمني تلك التي جاءت تحت العناوين التالية:

أ- أثر تحويلات العاملين المصريين بالخارج في الاقتصاد المصري للمدة (1990 – 2014)، من خلال بيانات السلاسل الزمنية[1]، خلصت الدراسة إلى أن أهمية تحويلات العاملين تكمن في كونها تتميز عن باقي تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية بأنها تمثل أساساً تدفقات بالصرف الأجنبي وغير مقيدة باستخدام معين، كما هو الحال بالنسبة للاستثمار الاجنبي المباشر والاقتراض الخارجي، وتوصلت الدراسة إلى أن تدفقات تحويلات العاملين المصريين بالخارج إحدى أهم القنوات والمصادر التي تمد مصر بالنقد الاجنبي، والتي تأتي بعد الصادرات مباشرة، وتتفوق علي المصادر الأخرى مثل الاستثمار الاجنبي المباشر، والمساعدات الإنمائية الرسمية. وخلصت ايضاً إلى أهمية الدور الإيجابي لتحويلات العاملين في الاقتصاد المصري حيث بلغ متوسط نسبة التحويلات إلى الصادرات 64.3% وكذلك الحال بالنسبة لمتوسط نسبة تحويلات العاملين إلى الاستثمار الاجنبي المباشر بلغت 56.3% ، وأيضاً بلغ متوسط نسبة التحويلات إلى إجمالي المساعدات الإنمائية الرسمية 52%.

ب- قياس أثر تحويلات المصريين العاملين بالخارج علي الاقتصاد المصري[2]، هدفت الدراسة الي ان موضوع تدفقات التحويلات من الموضوعات المتعددة الابعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والذي حظي باهتمام الاوساط الرسمية والعلمية، بصفة خاصة في الاقتصادات التي تعاني من عجز في مواردها المالية، وتفاقم في مشكلة البطالة، لذلك تمثل هدف الدراسة في بيان محددات تدفقات تحويلات المصريين العاملين بالخارج، وتأثيرها علي النمو الاقتصادي باستخدام مجموعة من البيانات المبوبة خلال الفترة من 1980 حتى

---

(1) محسن ابراهيم أحمد: تقويم أثر تحويلات العاملين المصريين بالخارج في الاقتصاد المصري للمدة (1990 – 2014)، **مجلة جامعة التنمية البشرية** (بغداد: جامعة التنمية البشرية، كلية الادارة والاقتصاد، م2، ع3، 2016).

(2) هالة مصطفي محمود السيد: قياس أثر تحويلات المصريين العاملين بالخارج على الاقتصاد المصري، **رسالة دكتوراه**، (السويس: جامعة السويس، كلية التجارة، 2013).

عام 2011، حيث يساعد فهم محددات واثار هذه التحويلات صانعي السياسة في وضع السياسات الملائمة، والتي تستهدف تعظيم الاستفادة من تلك التحويلات، استخدمت الدراسة نموذج قياسي لدراسات المحددات الاقتصادية الكلية لتدفقات تحويلات العاملين بالخارج في الاقتصاد المصري، وخلصت الدراسة إلى ان تحويلات المصريين قد احتلت نسبة كبيرة من قيمة الصادرات السلعية في الاقتصاد المصري، فقد سجلت في المتوسط نحو 72.5، كذلك ساهمت في سد نحو ثلث الواردات السلعية التي تحتاجها مصر، كما ساهمت بشكل كبير في التخفيف من حدة العجز في الميزان الجاري، بل انها ساهمت في بعض السنوات بتحويل ذلك العجز إلى فائض، وايضاً شكلت نسبة لا بأس بها من الناتج المحلي الاجمالي، حيث شكلت هذه النسبة في المتوسط خلال سنوات الدراسة نحو7.3، وأوصت الدراسة إلى ضرورة منح بعض الإعفاءات الضريبية والامتيازات، وإصلاح وتطوير الخدمات المصرفية، وزيادة فرص الاستثمار مما يؤدي إلى زيادة تدفقات التحويلات، وتقليص استخدام القنوات غير الرسمية لعمليات التحويل، بالإضافة إلى تحسين البيئة الاستثمارية فيها بشكل عام، وتطوير البنية التحتية للخدمات المصرفية مما يساعد على خفض تكاليف ووقت عملية التحويل.

ت- أثر التحويلات المالية في زمبابوي وليسوتو وملاوي [1]، وتوصلت الدراسة الى أن تحويلات العاملين بالخارج تلعب دوراً محورياً في التخفيف من حده الفقر، فالناس في المجتمعات التي تعاني من صدمات اقتصاديه أو سياسية أو الفقر المستديم، يهاجرون للحصول على الفرص الاقتصادية، ثم يقوم هؤلاء المهاجرين بإرسال المال إلى الوطن لدعم أسرهم، ومع ذلك، فإن التحويلات لا يمكن أن تعالج الأسباب الجوهرية التي يعاني منها الاقتصاد، والتي تتسبب في الهجرة، وهي عدم وجود الفرص الاقتصادية، في حين أن المهاجرين هم أكثر عرضة للاستثمار في مجتمعاتهم المحلية أكثر من الآخرين، فإذا كانت بيئة الأعمال المحلية صعبة سوف تكون هناك فرص استثمارية قليلة جيدة، وبمجرد إرسال المزيد من التحويلات المالية إلى مجتمعاتهم لا تعالج هذه المشاكل بل تخلق

(1) Sarah Truen and Others: **The Impact of Remittances in Lesotho, Malawi and Zimbabwe** (Johannesburg: FinMark Trust (FMT), 2016).

مشاكل إضافية، خاصة إذا تشكلت فقاعات أسعار الأصول نتيجة تدفقات تحويلات العاملين بالخارج. وانتهت الدراسة إلى أن تدفقات تحويلات العاملين بالخارج تعد ذات اهمية اقتصادية كبيرة بالنسبة للدول الثلاث محل الدراسة، وذلك من خلال تعزيز الامن الغذائي للأسر الفقيرة مما يساهم في الحد من المجاعات، بالإضافة إلى أهميتها في تحسين آفاق النمو الطويل الأجل للدول الفقيرة.

ث- تأثير تحويلات العاملين بالخارج على التنمية المالية في ليسوتو[1]، وقد تم استخدام المنهج القياسي من خلال استخدام نموذج تصحيح الخطأ (VECM)، خلال الفترة (1996- 2008) لدراسة اثر تحويلات العاملين بالخارج علي تطور القطاع المالي في ليسوتو، وكما تم استخدام كل من اختبار السببية لدراسة العلاقة السببية بين تدفقات التحويلات المالية وتطور القطاع المالي، وكذلك اختبار التكامل المشترك، وأكدت الدراسة أنه على الرغم من أن قيمة تدفقات تحويلات العاملين في الخارج في ليسوتو تتفوق على قيمة المساعدات الإنمائية الرسمية فإن قيمة التحويلات المالية لا تحظي باهتمام كبير من الحكومة في ليسوتو، وذلك على الرغم من إمكانية مساهمة التحويلات المالية في عملية التطوير المالي، ومن ثَم دفع عجلة النمو الاقتصادي في ليسوتو، كما اكدت الدراسة على أهمية تدفقات تحويلات العاملين في الخارج في تعزيز المدخرات، وتوفير التمويل اللازم لأصحاب المشروعات غير المؤهلين للحصول على الائتمان من القطاع المصرفي، وجاءت نتائج الدراسة في المدي الطويل لتؤكد وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية معنوية بين تدفقات تحويلات العاملين بالخارج، وتطور القطاع المالي في ليسوتو، وذلك من خلال زيادة فرص الحصول على الخدمات المالية والتغلب على القيود الائتمانية التي لا تناسب الكثير من أصحاب المشروعات، توفير بديل للائتمان المصرفي، وأما في المدي القصير فقد جاءت نتائج الدراسة لتوكد وجود علاقة إيجابية، ولكنها

(1) Sephooko I. Motelle: "The Role of Remittances in Financial Development in Lesotho: Evidence from Alternative Measures of Financial Development" **Journal of Development and Agricultural Economics** (Academic Journals, Vol. 3(6), June 2011).
http://academicjournals.org/journal/JDAE/article-full-text-pdf/DA52C3140329

ليست إيجابية ذات دلالة إحصائية معنوية بين تدفقات تحويلات العاملين بالخارج، وتطور القطاع المالي في ليسوتو.

ثالثاً: حجم وحركة التدفقات النقدية لمواطني ليسوتو العاملين في الخارج

تعتبر تحويلات العاملين في الخارج احدى المصادر للعملات الأجنبية، والتي تكمل بدورها الصادرات والمساعدات الخارجية والقروض الأجنبية وخاصة أن معظم الدول المصدرة للعمالة تعاني عادة من نقص رؤوس الأموال المتوافرة لديها، مما يشكل عقبة أساسية أمام دفع عملية التنمية الاقتصادية، فالتحويلات لا تدعم ندرة الإيرادات من العملات الأجنبية فحسب بل توفر مصدرًا ممكناً للادخارات الإضافية وتكوين رأس المال، وغالبًا ما يتأثر حجم هذه التحويلات بالتقلبات في اقتصادات الدول التي يعمل بها المهاجرون [1]،

شهدت الفترة (2000– 2019) حدوث تقلبات متعددة في حجم التدفقات النقدية الداخلة للعاملين في الخارج من مواطني ليسوتو، ويمكن توضيح حجم ومدي التطور في قيمة هذه التحويلات من خلال الشكل والجدول التالي: –

الجدول رقم (1)
تطور حجم وحركة التدفقات النقدية لمواطني ليسوتو العاملين في الخارج خلال الفترة (2000–2019)

السنوات	تحويلات العاملين بالخارج القيمة (بالمليون دولار أمريكي)
2000	477.60
2001	401.26
2002	388.68
2003	556.87
2004	627.16
2005	599.35
2006	613.86
2007	638.15
2008	575.86

(1) عبد الوهاب أحمد: أثر تحويلات الاردنيين العاملين في الخارج على الاقتصاد الاردني، **رسالة ماجستير** (اليرموك: كلية الاقتصاد والعلوم الادارية – جامعة اليرموك، 2013)، ص 9.

547.93	2009
610.12	2010
649.34	2011
554.56	2012
462.92	2013
392.99	2014
370.83	2015
453.53	2016
549.81	2017
543.79	2018
495.19	2019

المصدر : قاعدة بيانات البنك الدولي: مملكة ليسوتو (واشنطن: البنك الدولي، 2021)

At https://data.worldbank.org/country/lesotho?view=chart

الشكل رقم (1)

تطور حجم وحركة التدفقات النقدية لمواطني ليسوتو العاملين في الخارج خلال الفترة (2000-2019)

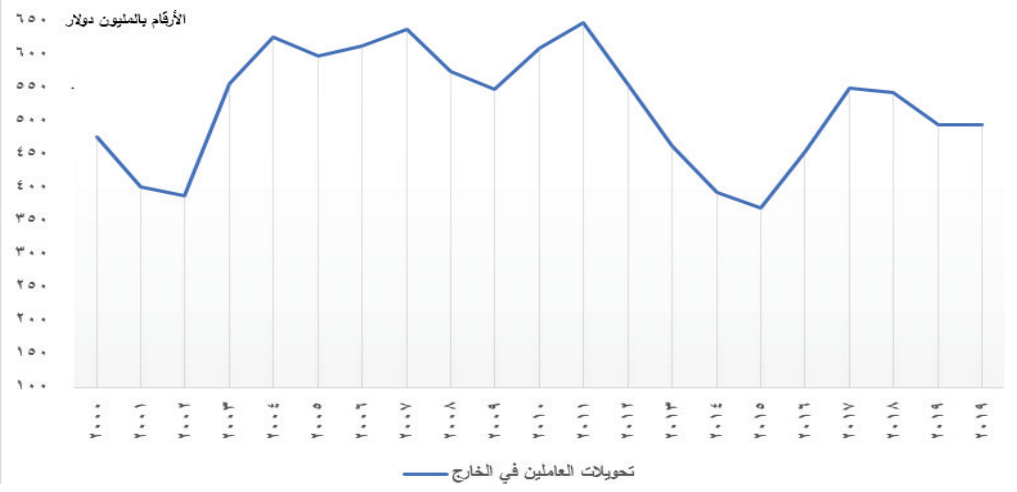

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام قاعدة بيانات البنك الدولي: مملكة ليسوتو (واشنطن: البنك الدولي، 2021).

At https://data.worldbank.org/country/lesotho?view=chart

يشير الجدول والشكل السابق إلى تطور قيمة تحويلات العاملين بالخارج في ليسوتو خلال الفترة (2000–2019)، حيث يلاحظ أن قيمة تحويلات العاملين في الخارج بلغت حوالي 477.6 مليون دولار، ومع انخفاض عدد العاملين في مناجم جنوب افريقيا وتراجع اعتماد جنوب افريقيا على العمالة من الذكور من ليسوتو للعمل في المناجم وتزايد الاعتماد على الاناث للعمل في الاعمال المنزلية وغيرها، انخفضت قيمة تحويلات العاملين في الخارج عامي 2001 و 2002 لتصل إلى نحو 401.2 و 381.7 مليون دولار امريكي على الترتب، وفي عام 2005، ومع تزايد اعداد المهاجرين إلى جنوب افريقيا حيث ارتفع عددهم من حوالي 113.5 الف عام 2000 إلى 149.4 الف عام 2005؛ ارتفعت حصيلة تحويلات العاملين بالخارج لتصل إلى حوالي 599.3 مليون دولار امريكي عام 2005 بنسبة زيادة بلغت نحو 25.4% تقريباً.

وتسبب ارتفاع عدد العمال المهاجرين وخصوصا العاملين في مناجم جنوب افريقيا والذي بلغ عددهم نحو 46.078 الف عامل مناجم عام 2006 إلى ارتفاع قيمة تحويلات العاملين بالخارج من 613.8 مليون دولار عام 2006 لتصل إلى حوالي 638.1 مليون دولار عام 2007، بنسبة زيادة بلغت نحو 4% تقريبا، وقد أثرت الازمة المالية العالمية على معظم الاقتصادات ومنها اقتصاد جنوب افريقيا والتي تعد المصدر الرئيسي لتحويلات العاملين من مواطني ليسوتو مما أدي إلى انخفاض قيمة التحويلات لتصل إلى 547.4 مليون دولار أمريكي بنسبة تراجع مقارنة بعام 2010 بلغت 14% تقريبا[1].

وارتفعت تحويلات العاملين بالخارج في ليسوتو لتصل إلى 649.2 مليون دولار أمريكي عام 2011، وذلك مع تعافي الاقتصاد الجنوب افريقي من بعض الاثار السلبية التي لحقت به من الازمة المالية التي شهدها العام عام 2008 بالإضافة إلى تزايد عدد المهاجرين من ليسوتو إلى جنوب افريقيا حيث بلغ عدد المهاجرين عام 2010 حوالي 234 ألف مهاجر بنسبة زيادة بلغت حوالي 56.6% مقارنة بعام 2005، ولكن يعمل منهم فقط حوالي 35.2 ألف عامل بقطاع المناجم في جنوب افريقيا أي أن عدد عمال

(1) Finmark trust (FMT): **Op. Cit**., p.12.

المناجم قد انخفض رغم ارتفاع اجمالي عدد المهاجرين وهو ما يشير على زيادة تدفقات هجرة الاناث ليسوتو إلى جنوب افريقيا وهن يعملن في وظائف أخرى غير التعدين، ومع استمرار انخفاض هجرة الذكور الذين يعملون بمرتبات مرتفعة حيث وصل عددهم عام 2012 نحو 30.5 الف عامل ثم إلى 22,7 الف عامل عام 2016 حتى وصل في نهاية عام 2018 إلى حوالي 19.4 الف عامل، مما أدي إلى تراجع حصيلة تحويلات العاملين في الخارج 554.5 مليون دولار عام 2012 ثم 453.5 مليون دولار عام 2016، وقد ساهمت الزيادة الكبيرة في اعداد المهاجرين إلى جنوب افريقيا عام 2019 والتي بلغت حوالي 331.3 الف مهاجر في تعافي جزئي لحصيلة تحويلات العاملين في الخارج عامي 2018 و 2019 حيث بلغت نحو 543.7 و 495.1 مليون دولار على الترتيب[1].

ويلاحظ من الشكل البياني التذبذب الشديد في قيمة تحويلات العاملين بالخارج في ليسوتو خلال الفترة (2000–2019)، ويمكن ارجاع ذلك إلى التبعية الكبيرة والتركز في قيمة التحويلات على دولة واحدة والتي يأتي منها أكثر من 99% من قيمة تحويلات العاملين بالخارج في ليسوتو، وكثيراً ما تتأثر قيمة التحويلات بالتقلبات الاقتصادية التي تشهدها الدولة المرسلة للتحويلات.

رابعاً: قياس أثر تحويلات العاملين بالخارج على النمو الاقتصادي في ليسوتو

تناول هذا لبحث حجم تحويلات العاملين بالخارج في ليسوتو ومدى تطورها واستمراريتها والقنوات التي تمر من خلالها وخصائص المهاجرين واتجاهاتهم والعدد الكلي للمهاجرين، وتعد تحويلات العاملين في الخارج مصدر مهم لتدفقات النقد الاجنبي في ليسوتو ولكن الاعتماد على هذه التحويلات لتدعيم عملية التنمية الاقتصادية يتطلب انفاقها بشكل استثماري أكثر منه استهلاكي، ومن الصعوبة بمكان تقديم إحصاءات دقيقة ومتكاملة تحصر حجم التحويلات النقدية الداخلة إلى ليسوتو لوجود قنوات غير رسمية، ولكن في ضوء المتوفر من البيانات عن تحويلات العاملين بالخارج عبر القنوات الرسمية يمكن قياس أثر هذه التحويلات على عملية النمو الاقتصادي من خلال اسلوب الاقتصاد القياسي.

(1) Finmark trust (FMT): **Op. Cit**., p.12.

1. عرض نماذج القياس

هناك عدد من الدراسات الاقتصادية التي بحثت العلاقة بين تحويلات العاملين بالخارج والنمو الاقتصادي، ويمكن استعراض – بشيء من التفصيل– أربع دراسات تناولت هذه العلاقة؛ لاختيار أحد هذه النماذج لإجرائه على ليسوتو، وبحث أثر تحويلات العاملين بالخارج على النمو الاقتصادي في ليسوتو، وذلك من خلال ما يلي: –

أ– أثر التحويلات والمؤسسات والنمو الاقتصادي

تساهم التحويلات في التخفيف من حدة الفقر، وفي بعض الحالات، فهي توفر رأس المال لتمويل استثمارات الأسر ومدخراتها، وبالنسبة للعديد من الدول، ساهمت التحويلات المالية الدولية في نمو الاقتصاد الكلي، وذلك عن طريق زيادة الدخل القومي المتاح، بالنسبة للدول ذات الدخل المنخفض وصافي الهجرة، فإن التحويلات تعد أهم مصدر للتمويل الخارجي، حيث تقود الاستثمار الأجنبي المباشر، ويتناول المطلب التالي أثر التحويلات والمؤسسات والنمو الاقتصادي.

أولاً: الهدف

تهدف هذه الدراسة الى فهم اثر التحويلات المالية على النمو الاقتصادي من خلال تقدير dynamic panel equations لفهم إذا ما كانت النتائج بها مشكلة التجانس والذي لا يتم التحكم فيه بشكل صحيح من خلال تقدير dynamic panel equations [1].

تم تقسيم الدراسة الى أربعة أجزاء، مقدمة، ويتناول الجزء الثاني البيانات المستخدمة في الدراسة بينما يعرض الجزء الثالث المنهجية المستخدمة، أما الجزء الأخير فيتناول النتائج والخاتمة[2].

ثانياً: البيانات

---

(1) Catrinescu, Natalia, et al. **Remittances, institutions, and economic growth** (Netherlands: World Development 37.1, 2009) Pp. 81-92.

(2) **Idem.**

اِعتمدت الدراسة على سلسلة زمنية لبيانات سنوية، حيث تم جمع البيانات المتعلقة بالتحويلات المالية من برنامج التنمية العالمية التابع للبنك الدولي قاعدة بيانات المؤشرات (WDI)، خلال الفترة من (1970–2003)[1].

ثالثاً: المنهجية

تم بتوسيع النموذج الذي طوره Chami et al ، والذي يفترض أن التحويلات تتم في ظل عدم تماثل المعلومات وعدم اليقين ، لذلك فإن التحويلات المالية مثقلة بمشكلة مخاطر أخلاقية تحد من قدرتها على المساهمة في الأعمال الإيجابية واستثمار رأس المال البشري في الاقتصادات النامية ، مما يؤدي إلى نمو اقتصادي سلبي[2].

تم اِسْتِخْدَام panel data لتحويلات العمال، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ، وتكوين رأس المال الإجمالي (المصنف سابقًا على أنه إجمالي الاستثمار المحلي) ، وصافي تدفقات رأس المال الخاص (خلال الفترة 1970–1998)، حيث استخدم standard population–averaged cross–section estimation، وتم إجراء بعض الاختبارات الإحصائية والقياسية مثل اختبارات جذر الوحدة للتأكد من اِستقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج القياسي، وكذَلِك اختبار التكامل المشترك Co– integration Test، واختبار السببية Granger Causality test وذَلِك بِاسْتِخْدَام برنامج EViews [3].

رابعاً: النموذج

تم اِسْتِخْدَام نموذج اِنحِدار متعدد لقياس أثر التحويلات على النمو الاقتصادي يحتوى على أربع متغيرات مستقلة، ومتغير تابع على النحو التالي[4]:

$$\Delta yi = \beta_0 + \beta_1 y_{0i} + \beta_2 wr_i + \beta_3 gcf_i + \beta_4 npcf_i + u_i$$

حيث أن:

(1) Catrinescu, Natalia, et al. Remittances, institutions, and economic growth, **Op. Cit,** 81-92.

(2) Catrinescu, Natalia, et al. Remittances, institutions, and economic growth, **Op. Cit,** Pp42-46.

(3)**Idem.**

(4)**Idem.**

y_{0i} = الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد

Wri = لوغاريتم نسبة تحويلات العاملين إلى الناتج المحلي الإجمالي

gcf_i = لوغاريتم نسبة تكوين رأس المال الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي

$npcf_i$ = لوغاريتم نسبة صافي تدفقات رأس المال الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي

U= تُشِير شرط الخطأ

خامساً: نتائج القياس

توصلت الدراسة الى أنه على الرغم من عدم إمكانية التوصل إلى استنتاجات مؤكدة فيما يتعلق بتأثير التحويلات على النمو الاقتصادي ، فإن النماذج التي تراعي مخاوف التجانس تشير إلى أن التحويلات لها مساهمة إيجابية[1].

فقد أظهر تحليل cross-section لنموذج الإنحدار الذي تم إجراؤه وفقًا لنموذج Chami et al ، على فترتين منفصلتين ، 1970-2003 و1991-2003 ، نتائج غير حاسمة، على الرغم من عدم وجود علاقة سلبية بين التحويلات والنمو الاقتصادي، علاوة على ذلك ، أظهرت بعض التقديرات الجماعية والشاملة التي أجريت باستخدام بيانات حول تحويلات العمال فقط ، كما في شامي وآخرون ، ارتباطًا إيجابيًا قويًا للغاية بين الزيادة في التحويلات ونمو الناتج المحلي الإجمالي إذا تم حساب الجودة المؤسسية. ومع ذلك ، فإن الإجماع في الأدبيات هو أن البيانات المتعلقة بتحويلات العمال وحدها لا تعكس بشكل كامل مبلغ الأموال التي يحولها المهاجرون. والنتيجة الرئيسية هي أن للتحويلات أثر إيجابي وذو دلالة إحصائية على النمو الاقتصادي[2].

ب-انعكاسات التحويلات على النمو الاقتصادي

التحويلات المالية ظاهرة جديدة وتعد أحد أهم مصادر الدخل التي تعتمد عليها الدول، وتشير بيانات البنك الدولي إلى أن التحويلات العالمية بلغت 430 مليار دولار في عام 2011 وبلغت نسبة التحويلات 0.31٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في عام 2009. ولها تأثير كبير على النظم الاقتصادية في الدول النامية لأنها تتلقى 307.1 مليار دولار من إجمالي الناتج المحلي العالمي. كما يبلغ إجمالي التحويلات

---

(1) Catrinescu, Natalia, et al. Remittances, institutions, and economic growth, **Op. Cit,** 81-92.

(2) **Idem.**

الداخلية 416 مليار N ، أي حوالي 74%، ويتناول المطلب التالي أثر التحويلات على النمو الاقتصادي.

أولاً: الهدف

تمثل التحويلات في العالم أحد الموارد المالية الدولية الرئيسية، والتي تتجاوز في بعض الأحيان تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر(FDI) ، لفترات زمنية عديدة كانت هناك مناقشات محتدمة حول مصادر النمو الاقتصادي في البلدان النامية، وكذلك لماذا تحقق بعض الدول نموًا اقتصاديًا قويًا مقارنة بدول أخرى [1].

تهدف هذه الدراسة إلى رصد أثر التحويلات على النمو الاقتصادي، في الدول الأتية: (ألبانيا وبلغاريا ومقدونيا ومولدوفا ورومانيا والبوسنة والهرسك) حيث شهدت هذه الدول زيادة كبيرة في تدفقات التحويلات المالية، مقارنة مع مناطق أخرى، حيث تمثل التحويلات في معظم الدول أكبر مصدر لإيرادات النقد الأجنبي وتمثل أكثر من 10٪ من الناتج المحلي الإجمالي [2].

ثانياً: البيانات

اِعتمدت الدراسة على سلسلة زمنية لبيانات سنوية، حيث تم جمع البيانات المتعلقة بالتحويلات المالية من تقارير مختلفة لمجموعة الدول محل الدراسة وهي ألبانيا وبلغاريا ومقدونيا ومولدوفا ورومانيا والبوسنة والهرسك، خلال الفترة من (1999– 2013).

ثالثاً: المنهجية

لقياس أثر التحويلات المالية على النمو الاقتصادي لمجموعة الدول محل الدراسة خلال الفترة (1999–2013)، تم اِسْتِخْدَام معادلة الانحدار المتعدد بطريقة المربعات الصغرى العادية Ordinary Least Square (OLS) ، وتم إجراء بعض الاختبارات الإحصائية والقياسية مثل اختبارات جذر الوحدة للتأكد من اِستقرار السلاسل

---

(1) Meyer, Dietmar, and Adela Shera. "**The impact of remittances on economic growth: An econometric model**." (Hungary: National Association of Postgraduate Centers in Economics, EconomiA 18.2, 2017): Pp- 147-155.

(2) **Idem.**

الزمنية لمتغيرات النموذج القياسي، وكذَلِك اختبار التكامل المشترك Co– integration Test[1].

رابعاً: النموذج

لتحديد مدى استجابة معدل النمو للتحويلات المالية تم استخدام معادلة الانحدار المتعدد التالية والتي تتكون من 8 متغيرات مستقلة[2]:

$$GDPGROWTH = \beta0 + \beta1\ WOR + \beta2\ GCF + \beta3\ CONSUM + \beta4\ ENR + \beta5\ TRADE + \beta6\ POP + \beta7\ REAL\ EXCH + \beta8\ DEBT + \varepsilon$$

حيث أن:

GROWTHi = اللوغاريتم لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

WORREM = التحويلات إلى الناتج المحلي الإجمالي

GCF = تكوين رأس المال الثابت الإجمالي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

CONSUM = الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر المعيشية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

ENR = الالتحاق بالمدارس الثانوية يستخدم كمقياس للاستثمار في رأس المال البشري

TRADEi = رصيد التحويلات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

POPGi = النمو السكاني كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

REAL EXCHi = سعر الصرف الحقيقي

DEBTi = الدين الحكومي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

β0 and ε = الحد الثابت وحد الخطأ العشوائي

خامساً: نتائج القياس

تم تقدير نموذج الانحدار المتعدد بطريقة التأثيرات الثابتة، وتوضح نتائج طريقة التأثيرات الثابتة: أن التحويلات لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، حيث بلغت قيمة R2 المعدل بلغت 33.85٪ من تباين المتغير التابع (نمو الناتج المحلي

---

(1) **Idem.**

(2) **Idem.**

الإجمالي) كما بلغت قيمة معنوية النموذج اقل من 5% مما يعني أن النموذج المقدر دال إحصائيًا [1].

وبلغت معنوية المعاملات المقدرة للمتغيرات للنمو السكاني والإنفاق الحكومي والتعليم (الالتحاق بالمدارس) ، تعتبر الاستثمارات والتجارة (الافتتاح) وسعر الصرف وتكوين رأس المال الثابت، اقل من 5%، وبلغت قيمة F المحسوبة صفراً أي اقل من 5% مما يدعونا الى رفض الفرضية القائلة بأن النموذج المقدر غير صالح إحصائيًا[2].

ت-التحويلات وانعكاساتها على النمو الاقتصادي

في الاقتصاد العالمي، تمثل التحويلات واحدة من التدفقات الدولية الرئيسية للموارد المالية. ويشكل تحويلات العمال آلية متزايدة الأهمية بالنسبة ل نقل الموارد من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، والتحويلات هي ثاني أكبر مصدر بعد الاستثمار الأجنبي المباشر للتمويل الخارجي للدول النامية. وفي بعض الأحيان، تتجاوز تدفقات التحويلات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. ومع ذلك ، ركزت الأدبيات المتعلقة بتحويلات العاملين حتى الآن بشكل رئيسي على تأثير التحويلات على توزيع الدخل داخل الدول، على محددات التحويلات المالية على المستوى الجزئي ، أو على آثار الهجرة و التحويلات لدول أو مناطق معينة.

أولاً: الهدف

تهدف هذه الدراسة الى بيان تأثير التحويلات على مختلف جوانب الاقتصاد الكلي والتنموي للاقتصاد. كما تهدف إلى ملاحظة تأثير التحويلات على النمو الاقتصادي، باستخدام مجموعة بيانات من 21 دولة نامية، خلال الفترة 1992-2012. حيث شهدت هذه الدول زيادة كبيرة في تدفقات التحويلات، مقارنة بـ مناطق أخرى. وتهدف بعد ذلك الي مراجعة النظرية كذلك الأدبيات حول دور التحويلات المالية في الاقتصاد وتحديد العلاقة بين التحويلات ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول [3].

---

(1) Meyer, Dietmar, and Adela Shera. "**The impact of remittances on economic growth: An econometric model, Op.Cit.** Pp-147-155.

(2) Meyer, Dietmar, and Adela Shera: **The impact of remittances on economic growth: An econometric model, Op.Cit.** Pp-147-155.

(3) Shera, Adela, and Dietmar Meyer: **Remittances and their impact on Economic Growth**. (Hungary: Periodical Polytechnic Social and Management Sciences 21.1 (2013): Pp- 3-19.

ثانياً: البيانات

اِعتمدت الدراسة على سلسلة زمنية لبيانات سنوية، حيث تم جمع البيانات المتعلقة بالتحويلات المالية من تقارير مختلفة وقاعدة بيانات البنك الدول، خلال الفترة من (1992- 2012).

ثالثاً: المنهجية

لقياس أثر التحويلات المالية على النمو الاقتصادي لعدد 21 دولة خلال الفترة من (1992-2012)، تم اِسْتِخْدَام معادلة الانحدار المتعدد بطريقة المربعات الصغرى العادية Ordinary Least Square (OLS) ، وتم إجراء بعض الاختبارات الإحصائية والقياسية مثل اختبارات جذر الوحدة للتأكد من اِستقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج القياسي، والعديد من الاختبارات القياسية الأخرى[1].

رابعاً: النموذج

لبيان مدي تأثير التحويلات على مختلف جوانب الاقتصاد الكلي والتنموي للاقتصاد تم استخدام معادلة الانحدار المتعدد التالية[2]:

$$\ln GDP_{it} = \beta_1 + \beta_2 \ln REM_{it} + \beta_3 \ln GCF_{it} + \beta_4 \ln TRD_{it} + \beta_5 \ln ENR_{it} + \beta_6 \ln FDI_{it} + \beta_7 \ln FCon_{it} + \beta_8 \ln INF_{it} + \varepsilon$$

حيث أن:

GDP_{it}: نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي

REM_{it} = لوغاريتم تحويلات الفرد بالدولار الأمريكي

$\ln GCF_{it}$ = لوغاريتم تكوين رأس المال الثابت الإجمالي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

$\ln TRD_{it}$ = لوغاريتم نسبة الصادرات إلى الواردات

$\ln ENR_{it}$ = لوغاريتم الالتحاق بالمدارس الثانوية المستخدم كمقياس للاستثمار في رأس المال البشري

$\ln FDI_{it}$ = لوغاريتم الاستثمار الأجنبي المباشر

$\ln FCon_{it}$ = لوغاريتم نسبة الاستهلاك

$\ln INF_{it}$ = لوغاريتم معدل التضخم

---

(1) Shera, Adela, and Dietmar Meyer: Remittances and their impact on Economic Growth. **Op. Cit**, Pp- 3-19.

(2) **Idem.**

خامساً: نتائج القياس

مقارنة بين نموذج التأثيرات الثابتة مع نموذج التأثيرات العشوائية باستخدام اختبار Haussmann، يرفض تقديرات التأثيرات العشوائية عند 0.05> p لصالح تقديرات نموذج الأثار الثابتة. وبالاعتماد على نتائج الاختبار نجد أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الأفضل بشكل عام وذلك لبيان العلاقة المتوقعة بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDPit) والمتغيرات المستقلة.

تشير نتائج النموذج الى أن التحويلات لها تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (عند .01> p) من معادلة الانحدار، نجد أن هناك زيادة بنسبة 1% في التحويلات سينتج عنه حوالي 0.14٪ زيادة في متوسط دخل الفرد. وبالمثل، زيادة بنسبة 1% في الاستثمار في رأس المال البشري، كما نلاحظ أن 1% زيادة الاستثمار في رأس المال المادي سيؤدي إلى حوالي 0.50٪ زيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، تشير النتائج أيضًا إلى أن التضخم (INF) له تأثير سلبي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي[1].

تظهر النتائج أن التحويلات كانت إيجابية ولها تأثير على نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول، وأن زيادة بنسبة 1% في التحويلات تؤدي إلى زيادة بنسبة 0.14٪ في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. علاوة على ذلك ، يمكن أن يكون للهجرة على نطاق واسع تأثير ضار على أسواق العمل المحلية في قطاعات محددة مثل التعليم العالي والخدمات الحكومية والعلوم والتكنولوجيا والتصنيع والخدمات[2].

وفي إطار الدراسة التي نحن بصددها تم اختيار نموذج انعكاسات التحويلات على النمو الاقتصادي (Meyer, Dietmar, and Adela Shera, 2017)، ويرجع سبب اختيار هذا النموذج إلى ما يلي:

1- ملائمة النموذج لطبيعة البيانات المتوافرة والمتاحة عن ليسوتو.

2- استخدام نموذج (Meyer, Dietmar, and Adela Shera, 2017) سوف يعطى صورة تفصيلية عن مدى تأثير تحويلات العاملين بالخارج على النمو الاقتصادي.

---

(1) Shera, Adela, and Dietmar Meyer: Remittances and their impact on Economic Growth. **Op.Cit**, 3-19.

(2) **Idem.**

3- يضم هذا النموذج متغيرات مستقلة ذات تأثير كبير على النمو الاقتصادي ويمكن مقارنة نتائج قياسها مع توصلت إليه العديد من الادبيات النظرية والتجريبية التي تناولت علاقة تحويلات العاملين في الخارج بالنمو الاقتصادي.

4- بعد ان تم اختيار نموذج (Meyer, Dietmar, and Adela Shera, 2017) الذي يقيس أثر تحويلات العاملين على النمو الاقتصادي لتطبيقه ليسوتو، والذي يتكون من متغير تابع وثمانية متغيرات مستقلة، سوف يعرض هذا المبحث البيانات التي سوف يتم استخدامها في هذا النموذج ومدى التغير الذي حدث في تلك البيانات خلال فترة الدراسة، وذلك من خلال مايلي: -

1. متغيرات النموذج ومصدر البيانات

أ- نموذج الدراسة

في الدراسة التي نحن بصددها تم اختيار نموذج (Meyer, Dietmar, and Adela Shera, 2017)، لتطبيقه على ليسوتو، كما يلي:

$$GDPGROWTH = \beta0 + \beta1\ WOR\ REM + \beta2\ GCF + \beta3\ CONSUM + \beta4\ ENR + \beta5\ TRADE + \beta6\ POP + \beta7\ REAL\ EXCH + \beta8\ DEBT + \varepsilon$$

يتكون نموذج الدراسة من متغير تابع Dependent Variable وثمانية متغيرات مستقلة Independent Variables حيث ان:

GROWTHi = اللوغاريتم لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

WORREM = نسبة تحويلات العاملين بالخارج إلى الناتج المحلي الإجمالي

GCF = تكوين رأس المال الثابت الإجمالي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

CONSUM = الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر المعيشية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

ENR = تم استخدام لوغارتيم عدد الملتحقين بالتعليم الثانوي في ليسوتو

TRADEi = تم استخدام التجارة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

POPGi = تم استخدام لوغاريتم عدد السكان في ليسوتو منذ عام 2000

REAL EXCHi = سعر الصرف الحقيقي الفعلي

DEBTi = الدين الحكومي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

$\beta0$ and ε = الحد الثابت وحد الخطأ العشوائي

ولقد تم تجميع بيانات سنوية عن المتغيرات سالفة الذكر خلال الفترة (2000-2019)، من خلال قواعد بيانات كل من: بنك ليسوتو المركزي The Central Bank of Lesotho (CBL)، وقاعدة بيانات البنك الدولي The World Bank Database

ب-التوقعات القبلية لاتجاه العلاقة في متغيرات النموذج

بناء على ما تم تناوله من ادبيات نظرية وتطبيقية عن إثر تحويلات العاملين بالخارج على النمو الاقتصادي، يمكن التنبؤ او توقع اتجاه العلاقة بين المتغيرات كما يلي:

جدول رقم (2)

التوقعات القبلية لإشارة متغيرات النموذج القياسي المستخدم في ليسوتو خلال الفترة (2000-2019)

المتغيرات	الإشارة المتوقعة
GROWTH	+
WORREM	±
GCF	+
CONSUM	+
ENR	+
TRADE	+
POPG	-
REAL EXCH	±
DEBT	-

Source: Meyer, Dietmar, and Adela Shera. "**The Impact of Remittances on Economic Growth: An Econometric Model, Op. Cit**, Pp-147-155.

يتوقع أن تكون العلاقة بين تحويلات العاملين بالخارج كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وبين متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي علاقة إيجابية، ومن

أهم المتغيرات الأخرى التي تؤثر على النمو الاقتصادي حيث GCF هو إجمالي تكوين رأس المال الثابت كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي المستخدم كبديل للاستثمار، ويتوقع أن تكون الإشارة موجبة، ويتوقع أيضاً أن تكون الإشارة موجبة بالنسبة للمتغير ENR والذي يعبر عن سجل الالتحاق بالمدارس الثانوية ويستخدم كمقياس للاستثمار في رأس المال البشري، أما بالنسبة لنسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي وكذلك المتغير Trade والذي يعبر عن نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي (شروط التجارة) يتوقع أن تكون إشارته موجبه أيضاً، أما بالنسبة للمتغيرين POPG و DEBT فيتوقع أن تكون إشارة كلا المتغيرين سالبة، واخيراً بالنسبة لمتغير REAL EXCH والذي يعبر عن سعر الصرف الحقيقي ويتوقع إشارة إيجابية أو سلبية.

ت-نتائج النموذج القياسي

يستعرض هذا العنصر النتائج التي تم التوصل إليها بعد إجراء النموذج القياسي، والتأكد من جودة النتائج احصائياً ومدى صلاحيتها للقياس، بالإضافة إلى تحديد اتجاه العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، ومدى قوة ومعنوية العلاقة بينهم.

1. إجراء النموذج

بإستخدام حزمة برامج EViews تم إجراء النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرىOrdinary Least Squares، ويبدو شكل النموذج كما يلى:

LGROWTH = C(1)*LWORREM + C(2)*LGCF + C(3)*LCONSUM + C(4)*LENR + C(5)*LTRADE + C(6)*LPOPG + C(7)*LREAL_EXCH + C(8)*LDEBT + C(9

2. اختبار جودة النموذج

للتأكد من جودة مخرجات هذا النموذج تم إجراء العديد من الاختبارات أهمها:

أ- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

تم إجراء اختبار للتأكد من أن البواقي لها توزيع طبيعي، وجاءت قيمة P-Value أكبر من 5%، أي: أنه يمكن قبول الفرض العدمي، وأن البواقي لها توزيع طبيعي، ورفض الفرض البديل بأن البواقي ليس لها توزيع طبيعي، وهو مؤشر جيد على جودة النموذج، كما هو واضح في الشكل رقم (29) م بالملحق الاحصائي.

ب- اختبار الارتباط الذاتي التسلسلي للبواقي (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test)

أشارت نتائج الاختبار أن قيمة P-Value أكبر من 5%، أي: أنه يمكن قبول الفرض العدمي، وهو أن البواقي لا يوجد بها ارتباط ذاتي تسلسلي، ورفض الفرض البديل، بأن البواقي بها ارتباط ذاتي تسلسلي، وهو ما يُعَدّ مؤشراً جيداً على جودة النموذج، كما هو واضح في الشكل رقم (30) م بالملحق الاحصائي.

ت-اختبار اختلاف التباين للبواقى (Heteroskedasticity Test)

أشارت نتيجة اختبار اختلاف التباين للبواقي أن قيمة P-Value أكبر من 5% أنه لا يوجد أي اختلاف تباين للبواقي، وهو ما يدعو إلى قبول الفرض العدمي، بأنه لا يوجد أي اختلاف تباين للبواقي، ورفض الفرض البديل، بأنه يوجد اختلاف تباين للبواقي، وهو ما يعد أيضاً مؤشراً جيداً على جودة النموذج.

3. نتائج القياس وتقدير معلمات النموذج

بعد إجراء النموذج جاءت جميع المتغيرات معنوية؛ حيث بلغت قيمة P-Value أقل من 5% فيما عدا المتغير (CONSUM)، والذي كانت قيمة P-Value له أكبر من 5%، حيث بلغت قيمة P-Value لهذا المتغير 0.0635 وهو أكبر من ال 5% بقليل ولكنها معنوية عند مستوى معنوية 10%، كما تم التأكد من عدم احتواء النموذج على أي مشكلات إحصائية، وأنه نموذج صالح للقياس، ويمكن استخدامه لقياس أثر تحويلات العاملين بالخارج (WORREM) على النمو الاقتصادي (GROWTH)، وجاءت معلمات النموذج المقدر على النحو التالي:

LGROWTH = 3.22998585797* LWORREM + 4.83494167216* LGCF - 1.44174606945* LCONSUM - 3.07328871524*LENR + 1.87283481544* LTRADE - 9.43821435036* LPOPG + 0.00989263548294* LREAL_EXCH - 1.22251092556* LDEBT + 142.810393836

جدول رقم (3)

نتائج تقدير معلمات النموذج القياسي

P. Value	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	المتغيرات
0.0274	-3.352903	1.163171	3.229986	WORREM
0.0013	-4.861412	0.579357	4.834942	GCF
0.0176	-3.576465	0.681565	-1.441746	CONSUM
0.0448	-3.162448	1.667548	-3.073289	ENR
0.0397	-3.16149	0.512031	1.872835	TRADE
0.0033	-4.496121	2.462752	-9.438214	POPG
0.0002	-5.86816	0.003581	0.009893	REAL EXCH
0.0137	-3.702816	0.545425	-1.222511	DEBT

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام مخرجات برنامج EViews

أ- أثر تحويلات العاملين بالخارج على النمو الاقتصادي

تشير تقدير معلمات النموذج إلى أن تأثير تحويلات العاملين بالخارج (WORREM) على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GROWTH) إيجابيا، وأن العلاقة بينهما علاقة طردية، وبلغ تقدير معلمة WORREM 3.229986 مما يعنى أن زيادة تحويلات العاملين بالخارج بنسبة 10% يؤدي إلى زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 32% تقريبا 50044,6 ، كما هو واضح بالجدول رقم (3) وهو ما يؤكد أهمية تحويلات العاملين بالخارج في ليسوتو والتي تُعد أهم مصادر نمو الناتج المحلي الإجمالي في البلاد، وقد جاءت نتائج تقدير المعلمة متفقة مع الادبيات النظرية التي أشارت إلى التأثير الإيجابي لتحويلات العاملين بالخارج على النمو الاقتصادي، كما جاءت نتائج تقدير المعلمة متفقة مع الدراسات التطبيقية لكل من (Meyer, Dietmar, and Adela Shera, 2017)، ودراسة (Catrinescu, Natalia, et al., 2009)، وكذلك دراسة Shera, Adela, and (Dietmar Meyer, 2013).

ويربط العديد من الاقتصاديين بين تحويلات العاملين بالخارج ودورها في دعم النمو الاقتصادي بمدى التطور في القطاع المالي، حيث أن تطور الاسواق والمؤسسات

المالية يرفع كفاءة الاستخدام لهذه التحويلات حيث أنه عندما تحول هذه التحويلات خلال القنوات الرسمية والجهاز المصرفي يكون لها أثر ايجابي أكبر مقارنة بها في حالة التحويلات غير الرسمية[1].

ب-أثر الاستثمار على النمو الاقتصادي

كما أشارت نتائج تقدير المعلمات أن إجمالي تكوين راس المال الثابت (GCF) والذي يشير إلى الاستثمار، على النمو الاقتصادي (GROWTH) إيجابيا، وأن العلاقة بين المتغير GCF والمتغير GROWTH علاقة طردية، أي: كلما ارتفعت نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الاجمالي ب 1% ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 4.8% تقريبا، كما هو واضح بالجدول رقم (3)، وهو ما يتفق ايضاً مع دراسات كل من (Meyer, Dietmar, and Adela Shera, 2017)، ودراسة (Awad and Sirag, 2017).

وتساهم زيادة الاستثمارات في خلق المزيد من فرص العمل ونقل المعارف الفنية والتكنولوجية المتطورة وكلها عوامل تسهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي، أي أن زيادة هذه نسبة GCF، يساهم في زيادة مستوى التوظيف وزيادة إنتاجية عوامل الانتاج وبالتالي زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي[2].

ج-أثر الاستهلاك النهائي على النمو الاقتصادي

تشير النتائج أن العلاقة بين الاستهلاك النهائي (CONSUM) والنمو الاقتصادي (GROWTH)، هي علاقة عكسية، وجاءت نتيجة تقدير هذه المعلمة تساوى – 1.441746؛ حيث كلما ارتفع الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر المعيشية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي كلما انخفضت قدرتهم على الادخار، وتزايد الانفاق على السلع الاستهلاكية، أي أن زيادة الانفاق الاستهلاكي بنسبة 10% يؤدي إلى

---

(1) Koay, Ying-Yin and Choong, Chee-Keong: **The Nexus Between Worker Remittances and Economic Growth in Malaysia** (Selangor, Malaysia: Prosiding Perkem, Vol. 8, no. 1, 2013) Pp. 507-515.

(2) Karagöz, K. Workers' Remittances and Economic Growth: Evidence from Turkey. **Journal of Yaşar University**,(Izmir: Yaşar University, Vol.4 No. (13), 2009), Pp.1891-1908.

انخفاض معدل النمو الاقتصادي في ليسوتو بنسبة 14% تقريباً، كما هو واضح بالجدول رقم (3).

ويلاحظ أن تزايد التحويلات عبر القنوات غير الرسمية، يؤدي إلى زيادة الانفاق الاستهلاكي، كما أن جزء صغير من هذه التحويلات يذهب إلى الادخار او الاستثمار كما أن الطريقة التي يتم بها الادخار والاستثمار لهذه التحويلات عادة ما تكون في مجال الاسكان والاراضي او الاكتناز وهي أنشطة ليست مهمة في تأثيرها على الإنتاجية او بمعني اخر تستخدم في أنشطة غير منتجة في الاقتصاد القومي ككل[1].

د- أثر معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي على النمو الاقتصادي

كما أشارت نتائج تقدير المعلمات أن تأثير معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي (ENR)، على النمو الاقتصادي (GROWTH) سلبياً، وأن العلاقة بين المتغير ENR والمتغير GROWTH علاقة عكسية خلال الفترة (2019-2000)، أي: كلما استمر تزايد انخفاض معدلات الالتحاق بالتعليم الثانوي كلما انخفض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يؤكد ضرورة زيادة معدلات الاستثمار في العنصر البشري وتحسين الخدمات التعليمية والصحية والتوسع في زيادة البنية التحتية التعليمية بما يحقق مصالح التنمية والنمو الاقتصادي في ليسوتو.

هـ- أثر التجارة على النمو الاقتصادي

وخلصت نتائج القياس إلى وجود علاقة طردية بين شروط التجارة TRADE والنمو الاقتصادي GROWTH؛ حيث أن تحسن شروط التجارة بنسبة 10% يؤدي إلى تحسن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 18.8% تقريبًا. أي أن اِرتفاع أسعار الصادرات السلعية مقابل واردتها له أثر إيجابي على اقتصاد ليسوتو.

وقد جاءت نتائج القياس متطابقة مع النتائج التي أشارت إليها الدراسات السابقة؛ حيث جاءت نتائج القياس مطابقة لدراسة (Meyer, Dietmar, and Adela Shera, 2017)، ودراسة (Catrinescu, Natalia, et al., 2009) وكذلك دراسة Shera,

(1) Ukeje, E. U., & Obiechina, M. E.: Workers' remittances–economic growth nexus: Evidence from Nigeria, using an error correction methodology. **International Journal of Humanities and Social Science**, (scientific Research Publishing Inc., Vol.3 No. (7), April 2013), Pp212-227.

(Adela, and Dietmar Meyer, 2013)، والتي أكدت نتائجها وجود علاقة طردية بين كلٍ نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

و- أثر النمو السكاني على النمو الاقتصادي

أشارت نتائج تقدير المعلمات أن تأثير معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي (POPG)، على النمو الاقتصادي (GROWTH) سلبياً، وأن العلاقة بين المتغير POPG والمتغير GROWTH علاقة عكسية خلال الفترة (2019-2000)، أي: كلما استمر تزايد النمو السكاني كلما انخفض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وأن زيادة النمو السكاني بنسبة 1% تؤدي إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 9.4% تقريباً، وهو ما يتفق مع دراسة (Meyer, Dietmar, and Adela Shera, 2017)، ودراسة (Catrinescu, Natalia, et al., 2009) وكذلك دراسة (Shera, Adela, and Dietmar Meyer, 2013)، والتي أكدت جميعها وجود علاقة عكسية بين ارتفاع معدلات النمو السكاني ومعدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، كما يتفق ذلك بشكل كبير مع ما جاء بالنظرية الاقتصادية، خاصة وأن ليسوتو دولة نامية.

ز- أثر سعر الصرف الحقيقي الفعلي على النمو الاقتصادي

سعر الصرف الحقيقي الفعلي هو عبارة عن سعر الصرف الإسمي الفعلي بعد إزالة أثر التضخم، وهو عبارة عن مؤشر يساوي أسعار صرف حقيقية ثنائية يطلق علية "مؤشر سعر الصرف الحقيقي الفعلي"، ويُسْتَخْدَم في قياس تنافسية الدولة تجاه الخارج، أي أنه يقيس اتجاهات تغير سعر الصرف الحقيقي في دولة ما تجاه شركائها التجاريين استنادًا إلى فترة أساس معينة[1].

وتوصلت نتائج القياس إلى أن هناك علاقة طردية بين سعر الصرف الحقيقي الفعلي REAL EXCH والنمو الاقتصادي (GROWTH) في ليسوتو خلال الفترة (2019-2000)، كما هو واضح بالجدول رقم (3)، وأن اِرتفاع مؤشر سعر الصرف الحقيقي الفعلي بنسبة 10% سوف يؤدي إلى زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج

(1) د. عبد الحسين جليل الغالبي: **سعر الصرف و إدارته في ظل الصدمات الاقتصادية** (عمان: دار صفاء للنشر، 2011)، ص 32.

المحلي الاجمالي بنسبة 1% تقريبًا، وهو ما يتوافق مع ما توصلت إليه النظرية الاقتصادية بأن المبالغة في سعر الصرف الحقيقي الفعلي يؤدي إلى تراجع الميزة التنافسية للصادرات الدولة عالميًا؛ نتيجة اِرتفاع أسعارها مما ينعكس سلباً على النمو الاقتصادي، كما يؤدي إلى اِنْخِفاض أسعار الواردات السلعية للدولة مقارنة بأسعار السلع المحلية، مما يزيد من حجم الواردات وبالتالي زيادة العجز في الميزان التجاري بسبب اِنْخِفاض حجم الصادرات وزيادة حجم الواردات، والعكس صحيح في حالة انخفاض سعر الصرف الحقيقي الفعلي.

وتتفق النتائج مع تحليل بيانات سعر الصرف الحقيقي الفعلي لليسوتو، والتي أكدت أن REER كان اقل من قيمته الحقيقية في معظم سنوات الفترة (2019-2000)، حيث اتفقت نتائج القياس مع التوقعات القبلية لمقدرات النموذج.

ح- أثر الدين الحكومي على النمو الاقتصادي

جاءت نتائج النموذج لتؤكد أن هناك علاقة عكسية بين الدين الحكومي DEBT ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي GROWTH في ليسوتو خلال الفترة (2000-2019)، كما هو واضح بالجدول رقم (3)، وأن نسبة الدين الحكومي من الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 10% سوف يؤدي إلى انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 12.2% تقريبًا.

ولذلك لابد من تخصيص الدين الحكومي للنفقات الإنتاجية التي ستساهم في النمو الاقتصادي المستدام على المديين القصير والطويل، ويجب التنويه إلى أنه لا يوجد علاقة ثابتة لكل الدول بين متغيري الدين الخارجي ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في النظرية الاقتصادية، وهو ما يتفق مع دراسة (Muhammad Mustapha Abdullahi & Others, 2016) والتي أظهرت نتائجها أن الديون أثرت سلبًا على التطور الإيجابي لتكوين رأس المال كونه أحد المتغيرات الاقتصادية الكلية الأساسية لعملية النمو الاقتصادي[1].

---

(1) Muhammad Mustapha Abdullahi & Others, "Debt Overhang versus Crowding out Effects: Understanding The Impact of External Debts on Capital Formation in Theory"، **International Journal of Economics and Financial Issues, Vol.6, No.1**, (N.C: Econ journals, 2016)، Pp. 271-278.

الخاتمة:

مما سبق، يمكن القول أن تدفقات تحويلات العاملين بالخارج تُعد أحد أهم مُحددات النمو الاقتصادي في ليسوتو، وأن نتائج القياس أشارت إلى وجود علاقة طردية قوية بين تحويلات العاملين بالخارج خلال الفترة (2000–2019)، كما أظهرت نتائج القياس وجود عدد من المتغيرات الاقتصادية لها تأثير كبير على النمو الاقتصادي، أهمها متغير تكوين رأس المال الثابت وشروط التجارة التي توصلت نتائج القياس إلى تأثيرهم الايجابي القوي على نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، كما أشارت النتائج إلى وجود علاقة عكسية ذات تاثير معنوي كبير لكُلّ مِن متغير معدل النمو السكاني، ومعدل الالتحاق بالتعليم الثانوي والانفاق الاستهلاكي، وكذلك الدين الحكومي على نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في ليسوتو خلال الفترة (2019–2000).

نتائج الدراسة:

1. أن جنوب افريقيا هي الوجهة الرئيسية للمهاجرين من مواطني ليسوتو كما أنها المصدر الرئيسي لتحويلات العاملين بالخارج، وتُعد تحويلات العاملين بالخارج احد اهم نقاط القوة في الاقتصاد الليسوتي، ولكن يظل تمركز مصدر التحويلات في دولة واحدة تحدي رئيسي ومؤثر في حجم وقيمة التحويلات النقدية نظراً لتأثرها بالتقلبات الاقتصادية التي قد تحدث في الدولة المرسلة لتحويلات، وهذا قد يؤدي بشكل كبير إلى نوع من التبعية الاقتصادية وعدم الاستقرار الاقتصادي نتيجة تقلب مورد هام من موارد النقد الأجنبي داخل الدولة، بالإضافة إلى تأثير ارتفاع معدلات الفقر واستخدام معظم تحويلات العاملين في الانفاق الاستهلاكي.
2. التذبذب الشديد في قيمة تحويلات العاملين بالخارج في ليسوتو خلال الفترة (2000–2019)، ويمكن ارجاع ذلك إلى التبعية الكبيرة والتركز في قيمة التحويلات على دولة واحدة والتي يأتي منها أكثر من 99% من قيمة تحويلات العاملين بالخارج في ليسوتو، وكثيراً ما تتأثر قيمة التحويلات بالتقلبات الاقتصادية التي تشهدها الدولة المرسلة للتحويلات حيث تتركز فيمة التحويلات للعاملين علي دولة جنوب أفريقيا.

3. بلغ حجم تحويلات العاملين الدولية في ليسوتو عام 2000 حوالي 477.6 مليون دولار بنسبة 53.8% من الناتج المحلي الإجمالي، وان كان الحجم الحقيقي لهذه التحويلات يتجاوز هذه الأرقام بصورة كبيرة بعد احتساب التحويلات التي تتم عبر القنوات غير الرسمية، الامر الذي يجعل تأثيرها بالغ الأهمية في اقتصاد ليسوتو، وذلك من خلال توفير مصدر لدخول النقد الأجنبي وتوفير موارد لتمويل الاستيراد وتنشيط الطلب الكلي وبالتالي تحفيز النمو الاقتصادي
4. تمثل تحويلات العاملين بالخارج في ليسوتو أحد اهم المصادر الرئيسية لتدفقات النقد الأجنبي داخل البلاد، ويلاحظ أنه في عام 2000 كانت تحتل المرتبة الاولي في تدفقات النقد الأجنبي قبل الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر حيث بلغت قيمة التحويلات حوالي 477.6 مليون دولار بينما بلغت قيمة التدفقات الأجنبية من حصيلة الصادرات نحو 254.6 مليون دولار ولم تتجاوز حصيلة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر 32.5 مليون دولار في نفس العام.
5. تتمثل الأهمية الاقتصادية التي مثلتها حصيلة تحويلات العاملين بالخارج في اقتصاد مملكة ليسوتو، ففي عام 2000 بلغت نسبة تغطية تحويلات العاملين الخارج للواردات السلعية في ليسوتو حوالي 60.1% أي أنها كانت بمثابة المصدر الرئيسي الذي يتم الاعتماد عليه لتوفير احتياجات مواطني الدولة من الواردات ولاسيما ورادات السلع الغذائية والضرورية

التوصيات:

توصل البحث إلى العديد من النتائج، وتقترح بعض من التوصيات التى يمكن أن تساهم فى فعالية تحوبلات العاملين بالخارج في ليسوتو، وهي كالتالى:

1. ضرورة دعم قنوات التحويل النظامية وتعزيزها، وذلك عن طريق إنشاء مصارف متخصصة وشركات تحويل وكذا إبرام اتفاقيات ثنائية بين دول الإرسال ودول الاستقبال من اجل تخفيض التكاليف وتحسين الظروف الملائمة للتحويل مع بلورة إستراتيجية ناجحة لمواجهة منافسة الشبكات البنكية لبلدان الاستقبال، وذلك بتقديم خدمات جديدة كفيلة بتعبئة ادخار المهاجرين .

2. إعداد برامج توعية للمهاجرين وأفراد عائلاتهم لتعريف المهاجرين بقنوات التحويلات الرسمية المتعددة، وكيفية استثمار هذه التحويلات في المشروعات الإنمائية، وعدم قصرها على الخدمات اليومية لهذه الأسر.
3. تهيئة المناخ الايستثماري وإزالة كل العقبات الاستثمارية سواء الادارية أو التنظيمية أو التشريعية أمام العاملين بالخارج.
4. يجب الاينصب اهتمام الدولة علي جذب تحويلات العاملين بالخارج عن طريق البنوك لتحسين موقف ميزان المدفوعات فقط بل يتعداه إلي موضوع استعمال التحويلات والمدخرات وتوجيهها نحو فرص الاستثمار المنتجة وإقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتي تعود بالنفع علي مواطني الدولة.
5. تمليك المغتربين مشاريع مدروسة من خلال اقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك لتفادي الاستثمارات الفردية التي تتميز بضعف رأس المال وارتفاع نسبة المخاطر.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

1. كتب:

1. عبد الحسين جليل الغالبي: **سعر الصرف و إدارته في ظل الصدمات الاقتصادية** (عمان: دار صفاء للنشر، 2011).

2. تقارير:

1. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل العاشر:،**تحويلات العاملين في الخارج والتنمية الاقتصادية في الدول العربية**.، 2006).
2. تقرير عن التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا :**التجارة والاستثمار والتنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**، (بيروت: دار الساقي،2004).
3. مأمون صيدم: **تقرير حول تحويلات العاملين الأردنيين في الخارج**،(عمان: غرفة تجارة عمان–إدارة الدراسات والتدريب، وحدة الدراسات والاتفاقيات، 2007).

3. المجلات العلمية:

1. علا الخواجة: الدور الاقتصادي لتحويلات المهاجرين بالتطبيق على دول شمال أفريقيا، **مجلة آفاق الهجرة** (الخرطوم: مركز السودان لدراسات الهجرة والتنمية والسكان، ع2، ابريل 2010).
2. محسن ابراهيم أحمد: تقويم أثر تحويلات العاملين المصريين بالخارج في الاقتصاد المصري للمدة (1990 – 2014)، **مجلة جامعة التنمية البشرية** (بغداد: جامعة التنمية البشرية، كلية الادارة والاقتصاد، م2، ع3، 2016).
3. محمد الحسين محمد أحمد الخليفة: سياسات بن السودان المركزي لتشجيع تحويل السودانيين العاملين بالخارج خلال الفترة 2006، 2011، **مجلة آفاق الهجرة** (الخرطوم: مركز السودان لدراسات الهجرة والتنمية والسكان، العدد السادس، نوفمبر 2011).

4. الرسائل العلمية:

1. عبد الوهاب أحمد: أثر تحويلات الاردنيين العاملين في الخارج على الاقتصاد الاردني، **رسالة ماجستير** (اليرموك: كلية الاقتصاد والعلوم الادارية – جامعة اليرموك، 2013).
2. هالة مصطفي محمود السيد: قياس أثر تحويلات المصريين العاملين بالخارج على الاقتصاد المصري، **رسالة دكتوراه**، (السويس: جامعة السويس، كلية التجارة، 2013).

5. بحوث منشورة:

1. السيد محمد الخشاني،" العلاقة بين الهجرة والتنمية في شمال افريقيا" **ورقة مقدمة في اجتماع الخبراء المتخصص حول الهجرة الدولية والتنمية في شمال أفريقيا** (الرباض: الامم المتحدة، مكتب شمال أفريقيا مارس 2007).

ثانياً: المراجع باللغة الانجليزية

1. Abdul Qayyum and Others: **Impact of Remittances on Economic Growth and Poverty: Evidence from Pakistan,** Working Paper (Munich: Munich Personal RePEc Archive (MPRA), No, 22941, 28 May, 2008).
2. Aggarwal, R., Demirguc-Kunt A. & Peria M. S. M., ("**Do Workers' Remittances Promote Financial Development?**", (World Bank Policy Research, Working Paper, No. 3957, http://dx.doi.org/. 2006).
3. Ang J. B. & McKibbin W. J.: "**Financial liberalization, financial sector development and growth: Evidence from Malaysia**" (Journal of Development Economics, Vol. 84, PP. 215-233, www.elsevier.com/locate/econbase, 2008).
4. Bhaskara R. B., Rup T., Chaitanya V. K., (2008), "**Financial developments and the rate of growth of output**: An alternative approach", (MPRA Paper, No. 8605, posted 06, http://mpra.ub.uni- muenchen.de/8605/, 2008).
5. Catrinescu, Natalia, et al. **Remittances, institutions, and economic growth** (Netherlands: World Development 37.1, 2009).

6. Eurostat, Committee on Monetary, Financial and Balance of Payments Statistics, **Final Report of the Technical Group on Direct Reporting** (Luxembourg, September, 2003). http://academicjournals.org/journal/JDAE/article-full-text-pdf/DA52C3140329
7. Karagöz, K. Workers' Remittances and Economic Growth: Evidence from Turkey. **Journal of Yaşar University**,(Izmir: Yaşar University, Vol.4 No. (13), 2009),
8. Koay, Ying-Yin and Choong, Chee-Keong: **The Nexus Between Worker Remittances and Economic Growth in Malaysia** (Selangor, Malaysia: Prosiding Perkem, Vol. 8, no. 1, 2013).
9. Lefeela Joseph Nalane, and others: **The Remittances Framework In Lesotho: Assessment of Policies and Programmes Promoting The Multiplier Effect** (Switzerland: International Organization for Migration (IOM), 2012).
10. Lucia Kurekova: **Theories of Migration Conceptual Review and Empirical Testing in The Context of The East-West Flows**, Paper Prepared for Interdisciplinary Conference on Migration Economic Change and Social Challenge, (London: University College London, 6-9 April, 2011).
11. Meyer, Dietmar, and Adela Shera. "**The impact of remittances on economic growth: An econometric model**." (Hungary: National Association of Postgraduate Centers in Economics, EconomiA 18.2, 2017).
12. Muhammad Mustapha Abdullahi & Others, "Debt Overhang versus Crowding out Effects: Understanding The Impact of External Debts on Capital Formation in Theory", **International Journal of Economics and Financial Issues, Vol.6, No.1**, (N.C: Econ journals, 2016),
13. Reinke and Patterson, .N: "Remittances in the Balance of payments framework" **International Technical Meeting on**

Measuring Remittances (Washington, DC: World Bank Group, January, 2005),.
14. Sarah Truen and Others: **The Impact of Remittances in Lesotho, Malawi and Zimbabwe** (Johannesburg: FinMark Trust (FMT), 2016).
15. Sarah Truen and Others: **The Impact of Remittances in Lesotho, Malawi and Zimbabwe** (Johannesburg: FinMark Trust (FMT), 2016).
16. Sephooko I. Motelle: "The Role of Remittances in Financial Development in Lesotho: Evidence from Alternative Measures of Financial Development" **Journal of Development and Agricultural Economics** (Academic Journals, Vol. 3(6), June 2011).
17. Shera, Adela, and Dietmar Meyer: **Remittances and their impact on Economic Growth**. (Hungary: Periodical Polytechnic Social and Management Sciences 21.1 (2013).
18. Terry Ann Jones: "Migration Theory in the Domestic Context North-South Labor in Brazil "**Journal of the Sociology of Self Knowledge**, (California: The Omar Khayyam Center for Integrative Research and Science, Vol.4, No.2, 2009).
19. Ukeje, E. U., & Obiechina, M. E.: Workers' remittances–economic growth nexus: Evidence from Nigeria, using an error correction methodology. **International Journal of Humanities and Social Science**, (scientific Research Publishing Inc., Vol.3 No. (7), April 2013),
20. World Bank (WB): "Economic Implications of Remittances and Migration" **Global Economic Prospects 2006** (Washington, DC: The International Bank for Reconstruction and Development / The World Bank, 2006).